مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
ISSN:2709-426x

الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

Cheating in scientific research using artificial intelligence

الاستاذ الدكتور غني ريسان جادر
Ghani ressan jadder
alsaadeghani@gmail.com

الأستاذ الدكتور رائد صيوان عطوان
Raed Siwan Attwan
raed.siwan@uobasrah.edu.iq

كلية القانون/ جامعة البصرة

الملخص

من المعلوم ان كتابة البحث العلمي الاكاديمي أيا كان نوعه يجب ان يعتمد بدرجة أساس على الجهد البشري ولا يجوز باي حال من الأحوال الاعتماد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في كتابة البحوث العلمية والتي يكتفي فيها الباحث بتغذية تقنية الذكاء الاصطناعي بمجموعة من المعلومات دون الإشارة الى مصادرها وبالتالي سيحصل على تفاصيل خاصة ببحثة دون بذل أي جهد وهذا ما يعد غشاً في كتابة البحث وخرقاً واضحاً للامانة والرصانة العلمية التي تعتبر اهم مميزات البحث العلمي ، ووما لا شك فيه في حالة ثبوت الغش في كتابة البحث العلمي باستعمال الذكاء الاصطناعي فيترتب على ذلك مسؤولية مدنية يتحملها الباحث وكذلك تقنية الذكاء الاصطناعي

. **الكلمات المفتاحية** : الغش ، البحث العلمي ،الذكاء الاصطناعي ، امانة علمية ، شخصية قانونية ،المسؤولية المدنية

Summary

It is known that writing academic scientific research, whatever its types, must depend on effort, and in no case should anyone who relies on artificial human intelligence write a third, in which it is sufficient to feed the information to the artificial intelligence technology without sharing its sources, and thus contribute to the details of his research. Without making any effort, what is considered fraud in writing the research and a

clear conclusion, and this is for honesty and scientific sobriety, which are considered the most important features of the research, and there is no doubt that if fraud is proven in writing scientific research and scientific research using artificial intelligence, then it follows that it bears its responsibility for the research as well as the technology of artificial intelligence. .

Keywords : fraud, scientific research, artificial intelligence, scientific honesty, legal personality, civil liability

خطة البحث التفصيلية :

المبحث الأول : ماهية الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول : مفهوم الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

الفرع الأول : التعريف بالغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

أولا : تعريف الغش في البحث العلمي

ثانيا : تعريف الذكاء الاصطناعي

الفرع الثاني : عناصر الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

أولا : العنصر المادي (استعمال طرق احتيالية)

ثانيا : العنصر المعنوي (سوء النية)

ثالثا : العنصر التقني (استخدام الذكاء الاصطناعي)

المطلب الثاني : كيفية الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

الفرع الأول : وسائل الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

أولا : الغش باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي

ثانيا : تقييم استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي

الفرع الثاني : طرق كشف الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

أولا : الطرق الاكاديمية

ثانيا : الطرق التقنية

المبحث الثاني : الاثار القانونية للغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول : المسؤولية المدنية عن الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

الفرع الأول : الأساس القانوني للمسؤولية المدنية غش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

أولا : أساس المسؤولية الاخلال بالتزام تعاقدي

ثانيا : أساس المسؤولية الاخلال بالتزام قانوني

الفرع الثاني : تحديد الشخص المسؤول عن الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

أولا : مسؤولية الباحث

ثانيا : مسؤولية الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني : احكام الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

الفرع الأول : اثبات الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

الفرع الثاني : وسائل جبر الضرر الناشيء عن الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

أولا : التعويض كوسيلة اصلية لجبر الضرر

ثانيا : الوسائل الاحتياطية لجبر الضرر

الخاتمة

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

المقدمة :

شهد العالم تطوراً واسعاً في المجال التقني نجم عنه ولادة أجيال من التقنيات والأنظمة الجديدة ، ولعل ابرز ما يمكن ان يشار اليه في هذا المجال هو ظهور **(الذكاء الاصطناعي)** والذي يُعد قفزة نوعية حولت الأجهزة والتقنيات من مجرد اعتبارها اختراعات تقليدية الى اختراعات ذات قدرة كبيرة تساير القدرات البشرية والتي تتوفر فيها درجات معينة من الذكاء الإنساني .

وقد منحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي كثير من التسهيلات للقيام بواجبات لا يستغنى للقيام بها الى الذكاء الإنساني ، لكنها في ذات الوقت قد تتسبب بحدوث إشكالات تنجم عنها اضرار نتيجة استغلال الذكاء الاصطناعي بشكل سلبي ، ولعل ابرز هذه الإشكالات الناجمة عن الاستخدام الخاطئ والسلبي للذكاء الاصطناعي هي قيام الباحثين بالغش في كتابة البحث العلمي الاكاديمي بالاعتماد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي ، فقد يشكل الذكاء الاصطناعي خطر على البيئة الاكاديمية نتيجة لتقاعس بعض الباحثين في كتابة البحث العلمي الرصين والتقيّد بأخلاقيات البحث العلمي والأمانة العلمية وذلك من خلال الاستعانة بمصادر البحث المتاحة والاعتماد بشكل مباشر على ادوات الذكاء الاصطناعي في كتابة البحث العلمي اياً كان محاضرة او ورقة بحثية لمؤتمر او رسالة ماجستير او أطروحة دكتوراه وذلك من خلال قيام الباحث بتجميع المعلومات التي يقدمها الذكاء الاصطناعي دون ان يبذل أي جهد فعلي في التحري وتجميع المعلومات ، وبذلك يكون الباحث قد اخل بواجب الأمانة العلمية وقد دخل في اطار الغش في البحث العلمي وهذا الامر يرتب نتائج خطيرة على البيئة البحثية الاكاديمية ، وعليه لابد ان يكون هذا الموضوع محلاً للبحث والتدقيق في تفاصيله .

<u>أهمية موضوع البحث:</u>

يمثل الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي حالة خطرة واخذت تنتشر بشكل متسارع واصبح من الصعب التمييز بين البحث العلمي الرصين الذي يبذل فيه جهد حقيقي من قبل الباحث وبين البحث المرتكز على وسائل الذكاء الاصطناعي الذي لا يبذل فيه الباحث ادنى جهد يذكر وانما يكتفي بادخال الخطوط العامة لبحثه تاركا الامر في ايراد التفاصيل للذكاء الاصطناعي وهو ما يخالف مبدأ الامانة العلمية واخلاق الباحث الاكاديمي، ومن ثم ان الغش بتلك الوسائل يشكل خطئا عمديا لا يتحقق الا بالأخلال في التزام عقدي او قانوني ولكي يوصف الخطأ بانه غش لابد من توافر عناصر محدده فيه ليمكن القول بتوافر حالة الغش وهي العنصر المادي الذي يتمثل باستعمال الطرق الاحتيالية والعنصر المعنوي المتمثل بسوء النية ونضيف اليهما عنصرا ثالثا يمكن ان نطلق عليه العنصر التقني ويتمثل باستخدام الذكاء الاصطناعي حصرا ومن هنا تظهر أهمية البحث في هذا الموضوع .

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

مشكلة موضوع البحث:

تتمثل مشكلة البحث في غياب الاحكام القانونية الخاصة بموضوع الذكاء الاصطناعي ، وكذلك مدى قدرة الاحكام العامة الموجودة في القانون المدني العراقي وملائمتها للتطبيق على موضوع الذكاء الاصطناعي وما يثيره من إشكالات قانونية ولا سيما ما يتعلق بالغش في كتابة البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي وخاصة مع وجود خصائص مستقلة وذاتية للذكاء الاصطناعي ، كذلك غياب الستراتيجية الواضحة والمتكاملة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في موضوع تنظيم استعمال الذكاء الاصطناعي في مجال البحث العلمي بشقيها الإيجابي والسلبي حيث اكتفت الوزارة بإصدار التعميم ذي الرقم ب ت ٤-٥٢٠٠ في ٢٠-٥-٢٠٢٤ والذي بيّن نسبة الاستلال الالكتروني الخاصة بالذكاء الاصطناعي ، فحددت بنسبة ٢٥% كنسبة مسموح بها في البحوث والرسائل والاطاريح المكتوبة باللغة الإنكليزية ، بينما لم يحدد نسب الاستلال المسموح بها والخاصة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي بالنسبة لباقي اللغات ، وهذا التعميم لم يقدم الحلول المرجوة لمعالجة موضوع استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في كتابة البحث العلمي في جميع جوانبها الإيجابية والسلبية .

منهجية البحث :

سنتبع في البحث المنهج الوصفي وذلك بالاعتماد على وصف جميع ما ذكر عن الموضوع في كتب الفقه القانوني والاستفادة منها في وضع الأساس المعرفي والنظري في موضوع البحث ، كذلك سنتبع المنهج التحليلي لجميع النصوص القانونية ذات العلاقة بموضوع البحث سواء الواردة في القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ او القوانين العراقية الأخرى ذات الصلة .

خطة البحث:

يتضمن البحث مبحثين كل مبحث مقسم على مطلبين على النحو الاتي :

المبحث الأول : ماهية الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول : مفهوم الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني : كيفية الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

المبحث الثاني : الاثار القانونية للغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول : المسؤولية المدنية عن الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني : احكام الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

المبحث الاول

ماهية الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

على الرغم من التطور العلمي الهائل والتسارع في عجلة التقدم التكنولوجي الذي بدأ يحل محل معظم المظاهر التقليدية في شتى المجالات سواء على نطاق التواصل الاجتماعي او التعامل فيما بين الافراد وابرام العقود والصفقات في جميع المجالات والتخصصات العلمية والانسانية نلاحظ انه قد ظهر بشكل واضح وبارز للجميع ما يعرف بالذكاء الاصطناعي هذا الذكاء الذي اخذ يتسع نطاق استخدامه في المجالات الطبية والعلمية والانسانية اذ تدخل هذا الذكاء الاصطناعي حتى في مجال البحث العلمي الاكاديمي لما يقدمه من تسهيلات للباحثين في كتابة البحث العلمي عن طريق التطبيقات الخاصة به من خلال جمع البيانات وعرضها للمستخدم او من خلال اعادة صياغة المعلومات بشكل متناسق ومنظم .

ان الذكاء الاصطناعي على الرغم من تقديمه لتلك التسهيلات لم تكتفي عند هذا الحد فبقدر اهميتها وفعاليتها الا انها اصبحت خطرا على البيئة الاكاديمية في نطاق بحثنا اذ يعمد الكثير من الاشخاص عن التقاعس عن اجراء البحث العلمي الرصين والالتزام باخلاقيات البحث العلمي والامانة العلمية من خلال الاستعانة بالمصادر والمراجع المتاحة في نطاق بحثه وانما يلجأ بشكل مباشر الى ادوات الذكاء الاصطناعي للاستعانة بها على كتابة البحث العلمي سواء كان ورقة بحثية لمؤتمر او محاضرة ما او رسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه ومن خلال جمع الباحث للمعلومات التي يقدمها الذكاء الاصطناعي يقوم بجمع تفاصيل بحثه العلمي دون أي جهد منه في التحري والبحث عن المعلومات والرجوع الى ما يحتاجه من مصادر ومراجع وفي كل هذه العملية سيكون مخلا بالامانة العلمية وقد دخل في نطاق الغش في البحث العلمي, الامر الذي يرتب نتائج خطرة في البيئة الاكاديمية ويحتاج الى البحث والتدقيق في تفاصيله .

عليه في هذا المبحث سنعمل على بيان ماهية الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي من خلال الاجابة عن التساؤلات ما معنى الغش في البحث العلمي ؟ وما هو الذكاء الاصطناعي ؟ وما هي وسائل الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي ؟ كيف يمكن الكشف عن الغش في البحث العلمي ؟ ولغرض الاجابة عن تلك التساؤلات سنقسم هذا المبحث على مطلبين يخصص المطلب الاول لبيان مفهوم الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي, اما المطلب الثاني سيكون لكيفية الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي .

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

المطلب الاول

مفهوم الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

لغرض التعرف على مفهوم الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي سنقسم هذا المطلب على فرعين نبين في الفرع الاول التعريف بالغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي, ونخصص الفرع الثاني لبيان الطبيعة القانونية للغش باستخدام الذكاء الاصطناعي.

الفرع الاول

التعريف بالغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

في بداية الامر لابد من التطرق الى تعريف الغش في البحث العلمي ومن ثم نتطرق الى تعريف الذكاء الاصطناعي ونتناول ذلك في فقرتين ولى النحو الاتي :

اولا : تعريف الغش في البحث العلمي

يعد الغش من الاعمال غير المشروعة وغير القانونية كونه يمثل التحايل والخداع لغرض الوصول الى اهداف على حساب الاخرين او من خلال تضليل الاخرين عن الحقيقة وفي بيان تعريف الغش في نطاق المسائل المدنية فقد عرف بتعريفات عدة نذكر منها من عرفه بانه "حيل وخداع تستعمل للاضرار بالغير والمتعاقد"[١] وهناك من عرف الغش بأنه "كل فعل او امتناع عن فعل يقع من المدين بالتزام عقدي او من تابعيه بقصد احداث الضرر"[٢] .

يلاحظ على التعريفين اعلاه بانهما قصرا مفهوم الغش في حالة التعاقد فقط في حين ان الغش قد لا يقع في نطاق العقود فقط وانما نطاقه واسع فقد يحصل الغش في العقد وخارج العقد.

وهناك من عرفه بأنه "عمل يقوم به الشخص عمدا قاصدا الاضرار بحقوق شخص اخر"[٣], يلاحظ على هذا التعريف انه قصر مفهوم الغش على قصد الاضرار بشخص اخر في حين اننا نرى ان الغش لا يقتصر على الاضرار بحقوق شخص محدد وانما قد يكون حالة عامة لا تتحدد بشخص ما .

---

[١] د. الحكيم ,عبد المجيد, *الموجز في شرح القانون المدني*, مصادر الالتزام, المكتبة القانونية, د.ت, ص٢٩٨ , بغداد.
[٢] د. (السرحان ,عدنان ابراهيم)(خاطر,نوري حمد), شرح القانون المدني, مصادر الحقوق الشخصية (الالتزامات), ط١,و الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع, ٢٠٠٢, ص٣٣٤ .
[٣] د. الجبوري, محمد ياسين, المبسوط في شرح القانون المدني, مصادر الحقوق الشخصية (نظرية العقد), مج١, ج١, دار وائل, عمان, د.ت, ص٤١٩ .

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

وهناك من يرى ان الغش قد يقع بعد تكوين العقد او يقع خارجا عن دائرة العقد[٤], ومن ثم فأن الغش لا يقتصر على التعاملات التعاقدية وانما يقع خارج نطاق العقود, فالغش لا علاقة له بانشاء العقد فقد يقع خارج دائرة التعاقد وقد يقع عند تنفيذ العقد وهو عبارة عن حيل وخدع تستعمل للاضرار بغير المتعاقد كالمدين الذي يبيع امواله او يهبها ليمنعها من الوقوع في قبضة دائنيه والغش هنا هو نية الاضرار بالدائنين[٥] .

يعرف البحث العلمي بانه "عمليات الدراسة والتجربة وصياغة المفاهيم واختبار النظريات التي تدخل في توليد المعرفة العلمية"[٦].

كما عرف البحث العلمي بانه "اعمال العقل والفكر في التحري والتفتيش عن مسألة او امر معين بقصد التوصل لحقيقة وجوهر هذه المسألة بناء على اسس علمية سليمة"[٧].

وقد حاول الكتاب الجمع بين الغش والبحث العلمي للخروج بتعريف للغش في نطاق البحث العلمي فمنهم من عرفه بانه "استخدام معلومات وافكار وابتكار الاخرين دون نسبتها اليهم"[٨], كما عرف بانه "الاستخدام غير المرخص به للانتاج الذهني للاخرين سواء كان بطريقة الاستيلاء على المعلومة او استعارة الاسلوب العلمي للاخرين والذي يملك الشخص الحق في استغلاله ادبيا وماليا"[٩] , وهناك من عرفه على انه "استخدام الفرد كلمات او افكار شخص اخر بدون الاعتراف بالمصدر ونسبتها الى نفسه وهو مثل الكذب والسرقة والخداع"[١٠] .

نلاحظ على التعريفات السابقة بانها بينت الغش في كونه التجاوز الحاصل على حق المؤلف في حين ان الغش في نطاق البحث العلمي قد لا يكون واردا على حق المؤلف ودون تجاوز على حق الغير كما هو الحال عند كتابة البحث العلمي من قبل المختصين بناء على اتفاق بينهم وبين الباحث ليقدمه فيما بعد على انه هو الباحث ويظهر بهذا المظهر, كذلك من صور الغش التي لا يوجد فيها تجاوز على حق الغير في حالة الاعتماد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تورد معلومات مرتبة ومنظمة دون تجاوز على حق الغير, كذلك من صور

---

[٤] د. السنهوري ,عبد الرزاق احمد, الوسيط في شرح القانون المدني الجديد, مصادر الالتزام, مج١, ط٣, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, ١٩٩٨, ص٣٤٢.
[٥] د. الحكيم, عبد المجيد, مرجع سابق ص١٥٤ .
[٦] توصيات مؤتمر اليونسكو العام الثامن عشر, لعام ١٩٧٤ .
[٧] د. عبد التواب ,احمد ابراهيم, اصول البحث العلمي في علم القانون, مناهجه ومفترضاته ومصادره, دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, ٢٠٠٩, ص٣٤ .
[٨] الكيلاني ,جمال احمد زيد, السرقة العلمية والمسؤولية الجنائية المترتبة عليها, مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون, مج٤٦, ع١, ملحق١, ٢٠٠١٩, ص٤٢٠ .
[٩] علي ,علياء يونس, الجرائم المخلة بالامانة العلمية, رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية القانون, جامعة بغداد, ٢٠١٨, ص٦ .
[١٠] د. حسين ,نصير علي, السرقة العلمية والتعرف على برامج كشف الانتحال الادبي (الاستلال الالكتروني) للبحوث العلمية, مجلة لارك, تصدر عن كلية الآداب, جامعة واسط, ع٢٤, ٢٠١٧, ص٩٤ .

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

الغش تتمثل باضافة بعض الرموز والعلامات بين الاسطر لغرض التلاعب بنسبة الاستلال عند اجرائه في البرامج المختصة بذلك ولغرض الوصول الى النسبة المسموح بها من الاستلال في البحث العلمي .

وهناك من عرف الغش في البحث العلمي بأنه "قيام الباحث او المؤلف باخفاء حقيقة علمية او تغييرها بقصد الحصول على منفعة مادية او معنوية مترتبا عليه ضرر بمصلحة عامة او خاصة"[١١].

على الرغم من الدقة والايجابية التي جاء بها هذا التعريف في بيان الغش في البحث العلمي فهو بين ان الضرر قد يكون بمصلحة عامة او خاصة لاحد المؤلفين او الغير الا انه يلاحظ على هذا التعريف انه قصر عملية الغش بقيام الباحث او المؤلف بنفسه باخفاء الحقيقة العلمية او تغييرها وقد ذكرنا سابقا ان اخفاء الحقيقة وتغييرها قد لا يقع من الباحث شخصيا وانما بواسطة غيره كالمختصين في كتابة البحوث العلمية او الذكاء الاصطناعي يقتصر دور الباحث فقط بظهوره بمظهر الباحث لمحتوى المادة العلمية .

من خلال ما تقدم يمكننا ان نقدم تعريف للغش في البحث العلمي وفي نطاق موضوع البحث بأنه قيام الباحث بعملية التحري وجمع المعلومات باستخدام الذكاء الاصطناعي ونسبة مضمون البحث الى نفسه ليظهر بمظهر الباحث الفعلي بقصد الحصول على منفعة مادية او معنوية يترتب عليها الحاق الضرر بالمصلحة العامة او الخاصة .

ثانيا : تعريف الذكاء الاصطناعي .

بعد ان عرفنا مفهوم الغش في البحث العلمي لابد من التعرف على المقصود بالذكاء الاصطناعي لتكتمل الفكرة وتظهر بمظهر واضح ومحدد وعلى مستوى التشريعات نجد ان المشرع العراقي لم يورد تعريف خاص بالذكاء الاصطناعي وهذا يدل على التأخر التكنولوجي في العراق وعدم مواكبة عجلة التطور فعلى الرغم ن نص قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٨ على تشكيل الهيئة العراقية للحاسبات والمعلوماتية وذلك بموجب المادة (٣٥ مكررة) منه الا انه على الرغم من تشكيل تلك الهيئة فان عملها في نطاق الواقع العملي يقتصر على الجوانب النظرية والارشاد والتعليم ومن ثم ادى هذا الامر الى غياب السيطرة الفعلية على المجال الرقمي العراقي وانتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل غير منظم وغير منضبط .

اما المشرع المصري فهو الاخر لم يعرف الذكاء الاصطناعي الا ان مجلس الوزراء المصري وفي تاريخ ٢٧ تشرين الثاني عام ٢٠١٩ اصدر قرار المرقم (٢٨٨٩) والذي انشأ بموجبه المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي التابع لرئاسة الوزراء المصرية والذي يشكل برئاسة وزير الاتصالات ولكن مع ذلك لم يبين المجلس والقرار المتعلق

---

[١١] الدلوي ,بمو برويز خان واسماعيل نامق حسين, التنظيم القانوني لمكافحة الغش العلمي, المجلة العلمية لجامعة جيهان, السليمانية, مج٦,ع١, ٢٠٢٢, ص٩٤ .

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

به مفهوم الذكاء الاصطناعي[١٢] , اما على مستوى التعريف الفقهي هناك عدة تعاريف في الذكاء الاصطناعي ومن التعاريف التي ذكرت الذكاء الاصطناعي بانه "ذلك الفرع من علوم الحاسب الذي يمكن بواسطته خلق وتصميم برامج للحاسبات التي تحاكي اسلوب الذكاء الانساني لكي يتمكن الحاسب من اداء بعض المهام بدلا من الانسان والتي تتطلب التفكير والتفهم والسمع والتكلم والحركة"[١٣]

وعرف بانه "مجموعة الجهود المبذولة لتطوير نظم المعلومات المحوسبة بطريقة تستطيع ان تتصرف فيها وتفكر باسلوب مماثل للبشر هذه النظم تستطيع ان تتعلم اللغات الطبيعية وامجاز مهام فعلية بتنسيق متكامل او استخدام صور واشكال ادراكية لترشيد السلوك المادي كما تستطيع في نفس الوقت خزن الخبرات والمعارف الانسانية المتراكمة واستخدامها في عملية اتخاذ القرارات"[١٤] .

وهناك من عرف الذكاء الاصطناعي بانه "عملية فهم ومحاكاة لطبيعة الذكاء الانساني من خلال عمل برامج الحاسوب الالية الذكية الموجودة حاليا في مختلف مناحي الحياة والتي منها برامج الاستثمار والترجمة والطائرات بدون طيار والسيارات الذاتية القيادة..."[١٥] .

كما عرف الذكاء الاصطناعي بانه "احد علوم الحاسب الالي الحديثة التي تبحث عن اساليب متطورة لبرمجته للقيام باعمال واستنتاجات تشابه الاساليب التي تنسب لذكاء الانسان من خلال فهم العمليات الذهنية الشائكة التي يقوم بها العقل البشري اثناء التفكير ثم ترجمتها الى ما يوازيها من عمليات حسابية تزيد من قدرة الحاسب على حل العمليات الشائكة"[١٦] .

---

[١٢] جاء في قرار مجلس الوزراء المصري من حيث تشكيل المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي بان يتكون من عضوية ممثل عن كل من الوزارات والجهات الاتية : (وزارة الداخلية, الدفاع, الخارجية, التعليم العالي,= =التخطيط, المخابرات, الرقابة الادارية) وتكون اجتماعاته لمرة واحدة شهريا ويمكن عقد الاجتماعات الطارئة عند الحاجة اما عن اختصاصاته فقد بينت المادة (٢) من القرار اختصاص المجلس بوض الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي وضمان تنفيذها والاشراف عليها وتحديثها وتطويرها بما ينسجم مع التطور العلمي الحديث. اما عن مهام المجلس فيقوم بمجموعة من المهام من ابرزها :

- مراجعة ابحاث وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في كافة المجالات .
- متابعة تنفيذ استراتيجية الذكاء وتطويرها بالتنسيق مع الوزارات والجهات المختلفة .
- التعاون مع الجهات الاقليمية والدولية والحكومية وغير الحكومية وتبادل الخبرات معها فيما يتعلق بتطبيقات الذكاء الاصطناعي المتطورة .
- المبادرة باعطاء مشروعات قوانين خاصة بالذكاء الاصطناعي وتعديلها كلما دعت الحاجة لذلك .
- القيام بتدريب الكوادر الخاصة بتطبيق الذكاء الاصطناعي... الخ .

[١٣] الشرقاوي ,محمد علي, الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية, مركز الذكاء الاصطناعي للحاسبات, القاهرة, د.ت, ص٢٣

.

[١٤] (ابو بكر ,خوالد) (نوة ,ثلايجية), انظمة المعلومات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي بين المفاهيم النظرية والتطبيقات العملية في المؤسسة الاقتصادية, الملتقى الوطني العاشر حول انظمة المعلومات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي ودورها في صنع قرارات المؤسسة الاقتصادية, جامعة سكيكدة, الجزائر, ٢٠١٢, ص١٠ .

[١٥] عبد الهادي ,زين, الانظمة الخبيرة للذكاء الاصطناعي في المكتبات, الكتاب للنشر والتوزيع, القاهرة, ٢٠١٩, ص٢ – ٣.

[١٦] عيسى ,مصطفى ابو مندور موسى, مدى كفاية القواعد العامة للمسؤولية المدنية في تعويض اضرار الذكاء الاصطناعي, مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية, كلية الحقوق, جامعة دمياط, ع٥, ٢٠٢٢, ص٢١٤ .

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص خصائص الذكاء الاصطناعي والتي يمكن بيان بعضها بشكل موجز على النحو الاتي :

١ – قابلية الذكاء الاصطناعي على محاكاة السلوك الانساني وذلك من خلال الاستفادة منه في معالجة المعلومات والوصول الى فهم الذكاء الانساني[١٧] .

٢ – قابلية الذكاء الاصطناعي على التعامل مع المعلومات الناقصة من خلال ايجاد الحلول حتى لو كانت المعلومات التي يتم تقديمها غير مكتملة عند طلب الحل[١٨] .

٣ – التمثيل الرمزي ويقصد به تعامل التطبيقات الذكية مع رموز تعبر عن المعلومات المتاحة[١٩].

٤ – قابلية الذكاء الاصطناعي على الاستدلال وذلك من خلال قدرته على التعامل مع وقائع ومعطيات معروفة مسبقا لحل المشكلات التي لا يمكن حلها بالطرق التقليدية وكل ذلك يتم من خلال خزن الحلول الممكنة والمحتملة في الذكاء الاصطناعي[٢٠] .

الفرع الثاني

عناصر الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

يمثل الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي حالة خطرة واخذت تنتشر بشكل متسارع واصبح من الصعب التمييز بين البحث العلمي الرصين الذي يبذل فيه جهد حقيقي من قبل الباحث وبين البحث المرتكز على وسائل الذكاء الاصطناعي الذي لا يبذل فيه الباحث ادنى جهد يذكر وانما يكتفي بادخال الخطوط العامة لبحثه تاركا الامر في ايراد التفاصيل للذكاء الاصطناعي وهو ما يخالف مبدأ الامانة العلمية واخلاق الباحث الاكاديمي, ومن ثم ان الغش بتلك الوسائل يشكل خطئا عمدي لا يتحقق الا بالاخلال في التزام عقدي او قانوني ولكي يوصف الخطأ بانه غش لابد من توافر عناصر محدده فيه ليمكن القول بتوافر حالة الغش وهي العنصر المادي الذي يتمثل باستعمال الطرق الاحتيالية والعنصر المعنوي المتمثل بسوء النية ونضيف اليهما عنصرا ثالثا يمكن ان نطلق عليه العنصر التقني ويتمثل باستخدام الذكاء الاصطناعي حصرا ويمكن ان نستعرض عناصر الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي في هذا الفرع على النحو الاتي :

---

[١٧] د. الشرقاوي , محمد علي, مرجع سابق, ص٣٤ .
[١٨] نصيف عمر عبد هلال, استخدام نظم الذكاء الصناعي كأداة للتميز في الجودة والتنافسية (دراسة ميدانية بقطاع المستشفيات الخاصة في محافظة جدة, مجلة الاندلس للعلوم الاجتماعية والتطبيقية, مج٣, ع٥, ٢٠١٠, ص٢٠١ .
[١٩] كريم ,سلام عبد الله, التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي (دراسة مقارنة), اطروحة دكتوراه قدمت الى مجلس كلية القانون, جامعة كربلاء, ٢٠٢٢, ص٢٢ .
[٢٠] المرجع نفسه, ص٢٥ .

أولا : العنصر المادي (استعمال طرق احتيالية)

تعرف الحيلة في القانون بانها "مسلك مخالف للواقع يترتب عليه التغيير في حكم القانون او التصرف القانوني او العلاقة التعاقدية تغييرا من شأنه ان يحدث اثر قانوني في محل التغيير"[٢١]

ان فعل الغش قد يحصل اما بشكل ايجابي او سلبي من خلال استعمال الطرق الاحتيالية فعلى الرغم من اختلاف الوسيلة التي قد يستعملها الشخص لغرض الوصول الى غايته غير المشروعة فعلى سبيل المثال في مجال العقود يمكن ان يستعمل طرق الاحتيال بشكل ايجابي كما يمكن ان يكون بشكل سلبي وكل ذلك يتم لغرض اخفاء الحقيقة وتضليل الاخرين ويمكن بيان هذه الحيل على النحو الاتي :

١ – الحيل الايجابية : تتمثل هذه الحيل اما بالفعل او القول فالاولى وهي الحيل الفعلية تكون مبنية على افعال تصدر من اجل خداع المقابل حيث تتحقق كل حيلة فعلية عند كل فعل مادي يقع على الشيء للتعامل فيه من شأنه اظهاره على غير حالته الحقيقية لغرض تضليل الغير وايهامه بما يخالف الحقيقة ليدفعه الى قبول تصرف معين للوصول الى هدف غير مشروع[٢٢], وفي نطاق الغش في البحث العلمي يمكن ان تتمثل الحيل الفعلية عند قيام الباحث بالتلاعب في اسطر البحث العلمي واضافة بعض الرموز والعلامات في طيات البحث لغرض التلاعب بنسبة الاستلال الذي يتم اجرائه من قبل المؤسسة التي ينتمي اليها او التي يريد نشر بحثه لديها اذ ان هناك نسبة محددة للنقل الحرفي في البحوث لا يمكن تجاوزه لذلك يعمد بعض الباحثين الى اللجوء لطرق احتيالية لغرض تقليل نسبة الاستلال دون اجراء تعديلات فعلية او اعادة صياغة للافكار الواردة في البحث ومن ثم سيكون قد خالف اصول البحث القانوني الاكاديمي .

ومن الطرق الاخرى للغش التي تكون بشكل ايجابي عندما يلجأ الباحث الى ذكر مصادر غير المصادر التي اقتبس منها المعلومة او الافكار الواردة في بحثه ويظهر كأنه هو من قام بالرجوع الى المصدر الاصلي او يذكر فكرة معينة لغيره دون ذكر مصدرها ليظهر وكأنه صاحب الفكرة[٢٣] .

اما فيما يتعلق بالحيل الايجابية القولية فتتمثل بالاقوال التي تصدر من الباحث والتي تؤثر على الطرف الاخر كالمشرف على بحثه او المؤسسة التي ينتمي اليها بشكل يؤدي الى تحقيق اغراضه بشكل غير مشروع كونه

---

[٢١] ديب , محمود عبد الرحيم, الحيل في القانون المدني (دراسة مقارنة في الفقه الاسلامي) دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, ١٩٩٩, ص٦١ .

[٢٢] بنت عيسى ,زهرة, الغش في العقود, رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الحقوق, جامعة الجزائر ١, ٢٠١٧, ص٥٢ .

[٢٣] (الدلوي ,بمو برويز خان) و(حسين ,اسماعيل نامق),, مرجع سابق, ص٩٥ .

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

استند على الكذب وحصل خلاف لدى الكتاب في مصر عن مدى كفاية الكذب وحده لقيام الغش اذ يذهب جانب من الكتاب الى ان الكذب وحده كاف لقيام الغش عندما يصدر من شخص كان للمخدوع ثقة كبيرة فيه[٢٤], اما الجانب الاخر من الكتاب يرى ان مجرد الكذب لا يكفي لتكوين الحيلة في الغش وانما يجب ان يدعم بمظاهر خارجية[٢٥] .

٢ – الحيل السلبية : قد يلجأ الباحث الى استعمال طرق سلبية غير مشروعة وتتجسد هذه الحيل بعدم القيام بما يجب فعله ويتحقق هذا النوع من الحيل على سبيل المثال عندما يقوم الباحث بذكر معلومة او فكرة نقلها من مصدر معين ويمتنع عن ذكر ذلك المصدر لينسب الفكرة لنفسه[٢٦], على الرغم من بعض الكتاب يشيرون الى ان مجرد الكتمان في دائرة العقود وحده لا يعد طرقا احتيالية الا اذا كان المتعاقد التزم بأن يقضي بأمر من الامور او بمعلومات جوهرية في التعاقد[٢٧], الا اننا نرى في نطاق البحث العلمي واستنادا لاصول البحث العلمي واخلاقياته والامانة العلمية يقتضي الامر من الباحث ان يلتزم ببيان مصادر المعلومات بكل امانة وصدق ويمتنع عليه كتمان ذلك .

ثانيا : العنصر المعنوي (سوء النية)

فضلا عن العنصر المادي فان الامر يستلزم وجود عنصر معنوي فهذا العنصر يتمثل بسوء النية والتضليل فلو انتفى سوء النية يثار التساؤل هل يمكن اعتبار الغش متوافرا دون توفر نية التضليل هذا النية التي تعبر على ما في نفسية مرتكب الغش ؟

للاجابة على السؤال المذكور نقول ان العنصر المعنوي يمثل الجانب النفسي للغش ومن ثم لا يتحقق الغش الا اذا كان الشخص سيء النية بأن تكون له مصلحة يسعى الى تحقيقها بشكل غير مشروع ويتحقق التضليل سواء كان قصد الاضرار بالغير متوفر ام لا, اذ ان اتجاه ارادة مرتكب الغش نحو تحقيق مصلحته عن طريق الحاق الضرر بالغير سواء كان بشكل مباشر ام غير مباشر فضلا عن ذلك فان الضرر قد لا يلحق بشخص معين بذاته وانما قد يلحق مصلحة عامة باتجاه ارادة الغاش الى تحقيق مصالحه بطرق غير مشروعة .

وفي نطاق البحث العلمي يتمثل سوء النية لدى الباحث العلمي عندما يسعى الى تحقيق مصلحة غير مشروعة والتي تتمثل بالحصول على نتاج البحث العلمي الذي كتبه عن طريق الغش سواء كان الغرض من البحث

---

[٢٤] د. حجازي ,عبد الحي, مصادر الالتزام, ج٢, دار النهضة العربية, القاهرة, ١٩٥٤, ص٣١٦ .
[٢٥] السروي ,محمد محمد, الغش في المعاملات المدنية, دار الفكر والقانون, مصر, ٢٠٠٨, ص١٦٣ .
[٢٦] (الدلوي ,بمو برويز خان) و(حسين ,اسماعيل نامق), مرجع سابق, ص٩٥ .
[٢٧] (د. الحكيم ,عبد المجيد) و(البكري ,عبد الباقي) و(البشير ,محمد طه), الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني, مصادر الالتزام, ج١, ط٣, المكتبة القانونية, بغداد, ٢٠٠٩, ص٨٨ .

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

للترقية العلمية او جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير او الدكتوراه ومن ثم فان سوء النية متوافر لديه سواء قصد الاضرار بالغير من عدمه .

عليه نلاحظ ان تصرفات الباحث الناشئة عن غشه قد لا تلحق الضرر بشخص معين كما هو الحال في سرقة فكرة معينة من مصدر ما دون الاشارة اليه تحقيقا لمصلحتة غير مشروعة او ينسب بعض الافكار غير الصحيحة الى غيره من الباحثين ليحاول انتقادهم دون ذكر افكارهم بشكل دقيق ودون ان ينقلها بكل امانة, فالغش يعد متوافرا حتى عند انتفاء الضرر الذي يلحق شخص محدد, فقد يحصل الضرر بالمصلحة العامة وفي نطاق البحث العلمي تتأثر المصلحة العامة بسبب الغش كونه يؤدي الى اضعاف وهدر الثقة بالبحث العلمي والتأثير على رصانته وهدر روح المنافسة العلمية المشروعة . كما يمكن توافر الضرر العام والخاص معا عندما يقوم الباحث بنقل الافكار من مصدر ما ويسنبها لنفسه فضلا عن نقلها بنسبة تؤثر سلبا على وصف ابتكار البحث وجدته ومن ثم سيتحقق الضرر للغير وهو صاحب الفكرة الاصلية فضلا عن الضرر العام الذي يتمثل بهدر الثقة في البحث العلمي .

وفي وجهتنا نرى ان سوء النية يعد دائما متوفرا عند استخدام الباحث للذكاء الاصطناعي في اعداد البحث العلمي دون ان يبذل أي جهد يذكر كونه يسعى الى الحصول على نتاج البحث دون جهد منه ويكتفي بنسخ الافكار التي يطرحها الذكاء الاصطناعي ولصقها دون ان يكون ملتزما بالامانة العلمية والاخلاقية للبحث العلمي اما في حالة اعادة صياغة الافكار باستخدام الذكاء الاصطناعي او اعادة ترتيبها لا نرى ان هنالك سوء نية لان الباحث هو من بحث واوجد الافكار واقتصر دور الذكاء الاصطناعي على ترتيب الافكار بلغة سليمة منظمة .

ثالثا : العنصر التقني (استخدام الذكاء الاصطناعي)

على الرغم من ان الغش يعد متحققا عند توافر عنصريه المادي والمعنوي الا اننا في نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي لابد من اضافته كعنصر مستقل والغاية من هذا الامر لخصوصية الذكاء الاصطناعي في مجال البحث العلمي, وعلى الرغم من الذكاء الاصطناعي وجد للتسهيل في مختلف مجالات الحياة وعلى الرغم من استخدامه يعد امرا مشروعا الا ان هذا الامر مقيد بعدم المغالاة لدرجة الوصول لمرحلة الغش بواسطة الذكاء الاصطناعي, فعلى الرغم من ان الذكاء الاصطناعي كوسيلة يعد مشروعا الا ان الغاية من استعماله تعد غير مشروعة كونها تتمثل بالسعي للحصول على نتاج البحث العلمي سواء كانت ترقية علمية ام الحصول على شهادة معينة .

ومن ثم في نطاق بحثنا نضيف الى العنصر المادي والعنصر المعنوي عنصر ثالث هو العنصر التقني والمتمثل باستعمال الذكاء الاصطناعي في كتابة البحث العلمي فاذا انتفت هذه الوسيلة سيتحقق الغش الا انه سيكون بالوسائل التقليدية التي سبقت الاشارة اليها بشكل ضمني, وللذكاء الاصطناعي عدة تطبيقات يمكن من

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

خلالها اعداد وكتابة البحث العلمي واشهرها هو تطبيق (Chat GPT) فضلا عن وجود تطبيقات اخرى سنبينها عند البحث في وسائل الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي في الفرع الاول من المطلب الثاني

المطلب الثاني

كيفية الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

بينا سابقا مفهوم الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي فضلا عن عناصر الغش باستخدام الذكاء الاصطناعي, وفي هذا المطلب استكمالا لما سبق سنبحث في كيفية الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي وتتمثل كيفية الغش من خلال بيان الوسائل التي يتم من خلالها الغش فما هي هذه الوسائل ؟ وكيف يتم الكشف عن حالة الغش في البحث العلمي؟ وهو ما سنبحثه في هذا المطلب والذي قسم على فرعين نخصص الفرع الاول لوسائل الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي, اما الفرع الثاني خصص لطرق الكشف عن الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي .

الفرع الأول

وسائل الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

ان نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال البحث العلمي يتم وفق تطبيقات معينة معدة لهذا الغرض اذ يستطيع الباحث من خلالها اعداد البحث العلمي وكتابته بكل تفاصيله وهذه الوسائل تتطلب الوقوف عندها لمعرفة طريقة عملها وكيف تتم الكتابة من خلالها ولماذا تعد خطرة على البحث العلمي ونتعرض لها في البحث على النحو الاتي :

أولا : الغش باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي

١ – تطبيق (Chat GPT)

يعد هذا التطبيق عبارة عن روبوت محادثة يعتمد بشكل رئيسي على الذكاء الاصطناعي وقادر على فهم اللغات البشرية الطبيعية وتوليد نصوص مكتوبة دقيقة بطريقة شبيهة بالانسان[٢٨], وقد تم اصدار هذا التطبيق من قبل شركة (OpenAI) في نوفمبر عام ٢٠٢٢ وسرعان ما اخذ حيز كبير من خلال الضجة التي اثارها على

---

[٢٨] دليل الذكاء الاصطناعي التوليدي, الإمارات العربية المتحدة, متاح على الرابط https://ai.gov.ae/wp-content/uploads/2023/04/406.-Generative-AI-Guide_ver1-AR.pdf, ص١٣.

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

الانترنت الا ان المعلومات التي يستطيع الوصول اليها دقيقة الى حد ما الا انها تصل فقط الى شهر سبتمبر من عام ٢٠٢١ كونه مدرب مسبقا من قبل الشركة التي صممته, فضلا عن امكانية استخدامه بشكل مجاني[٢٩] .

ويعد هذا الروبوت مدربا على اللغات المختلفة ويعتمد اساسا على تقنية التعلم العميق لفهم النصوص والاجابة عن الاسئلة بشكل افضل ويمكن استخدامه في عدة مجالات منها :

- التعلم والتعليم : اذ يستطيع تطبيق (Chat GPT) تقديم المساعدة للطلبة والاساتذة من خلال مساعدتهم على فهم موضوعات معينة والاجابة على الاسئلة وحل التحديات المتعلقة بالمناهج الدراسية .
- الاستشارات والدعم الفني : اذ يمكن من خلال استخدام تطبيق (Chat GPT) ان يكون مصدرا للعلومات وتقديم المشورة والدعم في مجالات مختلفة مثل التكنولوجيا والبرمجة والهندسة وغيرها من المجالات .
- الترجمة : يمكن لتطبيق (Chat GPT) ان يسهل عملية الترجمة من خلال قيامه بترجمة النصوص بين اللغات المختلفة وبدقة .
- طرح افكار جديدة : يساعد هذا التطبيق على الوصول الى نصوص مبتكرة من خلال ادخال طلبات تنص على طرح افكار جديدة من نوعها في مجال معين من المجالات كالبحث العلمي في موضوع محدد .
- اجراء عصف ذهني : بامكان المستخدم لهذا التطبيق ان يجري عصف ذهني لابتكار حلول وفرص وافكار جديدة اذ يمكن للمستخدم ان يطلب من (Chat GPT) ان يبرز جزئيات وافكار جديدة تضاف على النص الذي تم انشائه للتوصل الى رؤى جديدة .
- انشاء محتوى بحث : يساعد هذا التطبيق في تقديم رأيه للمستخدم حول انشاء محتوى لبحث معين ويساعد في وضع النقاط الرئيسة لموضوع جديد .
- ايجاد مصادر لبحث اكاديمي : اذ يمكن من خلال استخدام هذا التطبيق ان يساعد في ايجاد مصادر الابحاث الاكاديمية وبالصيغة التي يطلبها الباحث ومن خلال ادخال التفاصيل ضمن الطلب مثل صيغة المصدر والكاتب والعنوان والتاريخ وعنوان المصدر ليتسنى للنظام كتابة الاقتباس بشكل كامل .
- تشمل تقنيات (Chat GPT) عدة مجالات اخرى مختلفة كالتخطيط الزمني وادارة المهام, التسويق والاعلان .

على الرغم من المجالات الكثيرة التي يستخدم بها هذا التطبيق الا اننا سنركز على دوره في البحث العلمي اذ يستطيع هذا التطبيق تقديم نظرة عامة عن الموضوع من خلال جمع المعلومات من مصادر متنوعة ويتم ذلك من خلال تزويده بالكلمات الرئيسة الخاصة بموضوع البحث, فضلا عن ذلك يمكن استخدامه في طرح الاسئلة

---

[٢٩] تشون يي تشيو, دليل الذكاء الاصطناعي في التعليم ٢٠٢٣ من الالف الى الياء, مقال منشور على الموقع الالكتروني https://www.classpoint.io/blog/ar/ , تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١/٢٧ الساعة ٢:١٣م .

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

والفرضيات الخاصة بالبحث من خلال تزويده بالمفاهيم الاساسية والمعلومات ذات الصلة ومن ثم سيقوم بانشاء قائمة باسئلة البحث المتوقعة بناء على المعلومات المقدمة له[٣٠] .

كما ان الذكاء الاصطناعي في تطبيق (Chat GPT) يمكنه انشاء مخطط للورقة البحثية عن طريق تزويده بالافكار والمفاهيم التي سيتم مناقشتها في البحث ومن ثم يمكنه تقسيم البحث بشكل منطقي الى مقدمة واساليب ونتائج وغيرها, كما يمكنه انشاء نص مخصص لكل فقرة في البحث وذلك من خلال الطلب منه لكتابة المقدمة او النتائج او موضوع محدد وغيرها من التفاصيل, فضلا عما سبق يمكنه اجراء التدقيق النحوي والاملائي والتأكد من صحة الحقائق من خلال التأكد من المعلومات الواردة في النص دقيقة ومدعومة بالادلة[٣١] .

عليه مما تقدم نجد ان استخدام تطبيق (Chat GPT) تتعدد في مجالات عديدة لتشمل من الامور الضرورية والمهمة في الحياة اليومية اذ يستطيع جميع الافراد اثناء استخدامه توجيه كافة الاسئلة عن أي شيء يخطر في الذهن وذلك فضلا عن الحصول على نصائح حول أي موضوع يريد معرفته .

٢ – تطبيق (Bing) : تم إطلاق هذه النسخة من محرك البحث المدعومة بالذكاء الاصطناعي من قبل شركة Microsoft وتمتاز معلوماته بأنها محدثة وينتج إجابات منسقة ومن ثم يعطي نتائج أكثر دقة فضلا عن مصادر النتائج التي يجلبها ويكون متاح بشكل مجاني للوقت الحالي[٣٢] .

٣ – تطبيق (Google Band)

اطلقت شركة Google مؤخرا روبوت الدردشة الخاص بها والذي سمي (Google Band) والذي لا يزال في المرحلة التجريبية .

ثانيا : تقييم استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي

على الرغم من الفائدة العملية لما ذكر من استخدام لتطبيقات الذكاء الاصطناعي وابرزها تطبيق Chat (GPT) لاسيما في مجال التعليم الا انه يؤدي الى تزايد المخاوف في الوسط الاكاديمي فيما يخص مسألة استخدام الباحثين للذكاء الاصطناعي لكتابة البحوث والانتحال واساءة استخدام الذكاء الاصطناعي اذ ان هناك العديد من السلبيات والمخاطر لاستخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي ويمكن بيانها من خلال النقاط الاتية :

---

[٣٠] د. سيف يوف السويدي و د. ماجد بن محمد الجهني, نموذج الذكاء الاصطناعي Chat GPT, دار الاصالة, اسطنبول, تركيا, ٢٠٢٣, ص٣٥ .
[٣١] د. السويدي, سيف يوف و د. الجهني ,ماجد بن محمد, مرجع سابق, ص٣٦ – ٣٧ .
[٣٢] تشون يي تشيو, دليل الذكاء الاصطناعي في التعليم ٢٠٢٣ من الالف الى الياء, مقال منشور على الموقع الالكتروني https://www.classpoint.io/blog/ar/ , تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١/٢٧ الساعة ٢:١٣م .

مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
ISSN:2709-426x

١ – اثره على الامانة العلمية والاكاديمية للباحث : ان الاتجاه المتزايد نحو استخدام الذكاء الاصطناعي ومن ثم يثير مخاوف بشأن الاستخدام الاخلاقي واحتمالية عدم الامانة الاكاديمية اذ يستطيع الباحث الاستعانة بالذكاء الاصطناعي لتقديم افكار ووجهات نظر ربما لم يفكر فيها ومع ذلك اذا كان الباحث يعتمد بشكل كبير على الذكاء الاصطناعي للقيام بكتابة بحثه وتوليد الافكار عنه فان ذلك يقوض نزاهة نظام البحث الاكاديمي ويؤدي الى زيادة الانتحال وسوء السلوك الاكاديمي .

٢ – محدودية التفكير وغياب الإبداع في البحث العلمي : ان استخدام الذكاء الاصطناعي سيعيق التفكير النقدي لدى الباحث لانه سيؤدي الى الخمول والتقاعس عن البحث في المصادر والمراجع والاطلاع عليها لغرض توليد الافكار الجديدة والفرضيات اللازمة لاجراء البحث العلمي ومن ثم سيؤدي هذا الامر الى غياب الابداع بل واعدامه في مجال البحث العلمي والحد من قدرات الباحث لغياب عوامل التحفيز التي تخلق النجاح اذ يصبح كل شيء متوافرا وبسهولة وسرعة ومن ثم لا حاجة لأي مجهود فكري او جسدي .

٣ – التحايل والغش في البحث العلمي : مما يزيد من خطورة الذكاء الاصطناعي انه يساعد على عمليات الانتحال في البحث العلمي والتي يمكن ان تتمثل في ان تطبيق (Chat GPT) يقدم الافكار والنصوص دون ان ينسبها الى أي مصدر او مرجع وهذا ما يدفع الباحث في وقت لاحق الى اجراء عملية تحشية تلك الافكار بمصادر ومراجع مختلفة من عنده قد لا تكون تلك الافكار قد ذكرت فيها, وانما فقط لاستيفاء شكلية البحث العلمي من حيث ادراج المصادر والمراجع في الهامش وهذا الامر بحد ذاته يعد مسألة خطرة تدخلنا في نطاق الغش الذي سبق وان اشرنا له في المطلب السابق .

٤ – انعدام الثقة في المؤسسة الاكاديمية : عند استخدام الذكاء الاصطناعي في كتاب البحث بشكل متحايل ومنطوي على الغش من خلال المبالغة في استخدام الذكاء الاصطناعي ليصل الى الحد الذي ينعدم فيه دور الباحث الاكاديمي سيؤدي ذلك الى عدم الثقة بالبحث العلمي وهو ما ينعكس بشكل سلبي على المؤسسة التي ينتمي اليها الباحث اذ ان البحث يتطلب المصداقية والشفافية والتي تلزم بوجوب توضيح انه تم استخدام الذكاء الاصطناعي في عملية كتابة البحث المقدم وفي الحدود المعقولة والمقبولة في البحث العلمي .

٥ – عدم دقة المعلومات التي يقدمها الذكاء الاصطناعي بشكل كامل : على الرغم من الافكار والمعلومات التي يتيحها الذكاء الاصطناعي باستخدام تطبيق (Chat GPT) والتي قد تبدو مثالية الا انها غالبا ما تكون خاطئة عند فحصها بصورة دقيقة ومن ثم لابد من وجود تدخل بشري لاجراء التدقيق اللازم والتأكد من صحة المعلومات

مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
ISSN:2709-426x

وذلك لان معرفة الذكاء الاصطناعي مقصورة على الامور التس سبق وان تم برمجته عليها قبل عام ٢٠٢١ ما يجعل بعض اجاباته تبدو قديمة[٣٣] .

وعليه نجد ان الذكاء الاصطناعي لا يشكل خطرا لوحده وانما المستخدم له هو الذي يحدد مدى خطورته بناء على كيفية استخدامه للذكاء الاصطناعي وكيفية تعامله مع المعطيات التي يقدمها في مجال البحث العلمي

الفرع الثاني

طرق كشف الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

بعد ان عرفنا تطبيقات الذكاء الاصطناعي وكيفية استخدامها لكتابة البحث العلمي واثارها السلبية على الواقع الاكاديمي لابد من وجود طرق تساعد على كشف الغش في البحث العلمي المكتوب باستخدام الذكاء الاصطناعي ومن ثم هناك بعض الطرق التي يمكن ان تساعد في ذلك والتي يمكن ان نقسمها على مجموعتين تشمل المجموعة الاولى طرق اكاديمية والمجموعة الثانية تمثل طرق تقنية ويمكن بيانها من خلال تقسيم هذا الفرع على فقرتين وعلى النحو الاتي :

أولا : الطرق الأكاديمية

تعد هذه الطرق مما يمكن اعتمادها في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي فاذا ما وجد شك في امانة الباحث او هناك دليل على عدم قيامه بكتابة البحث بنفسه يتم اللجوء الى هذه الطرق للتيقن والتثبت من وجود حالة الغش من عدمه ويمكن بيانها من خلال النقاط الاتية :

١ – اخضاع الباحث لامتحان شفوي

عندما يقوم الباحث بتقديم بحثه الى المؤسسة التي ينتمي اليها او الجهة التي يرغب بنشر بحثه لديها وحصل الشك حول مصداقية الباحث في كتابة البحث العلمي بنفسه ففي مثل هذه الاحوال يمكن اللجوء الى اجراء امتحان شفوي للباحث في موضوع البحث الذي أعده سواء كان الامتحان من قبل لجنة تشكل لهذا الغرض او من قبل المشرف على الباحث اذا كان البحث مقدم لنيل شهادة معينة, وهذا الامر لا يؤدي الى المساس بامانة الباحث ولن يؤدي الى التشهير به وانما الغاية والهدف الرئيسي هو المحافظة على الامانة العلمية والادبية وللتأكد من الدقة في نقل المعلومات, ويتم اجراء هذا الامتحان وفق الالية التي تراها المؤسسة الاكاديمية فاذا ما تبين ان البحث

[٣٣](د. السويدي ,سيف يوف) و(د. الجهني ,ماجد بن محمد), مرجع سابق, ص١٥٧.

مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
ISSN:2709-426x

العلمي لا يستند الى اصول البحث العلمي الرصينة وانه قد كتب بواسطة الذكاء الاصطناعي سيكون بامكان المؤسسة ان ترفض البحث ولن تمنح الباحث الترقية العلمية او الشهادة التي كان سيحصل عليها من خلال هذا البحث فضلا عما قد يتحمله من مسؤولية قانونية كما سنرى هذا الامر لاحقا في المبحث الثاني .

وقد طبقت بعض الجامعات هذا الاجراء كوسيلة لكشف الغش اذ ان جامعات عدة في المملكة المتحدة تبنت فكرة اخضاع الطلبة لامتحان شفوي بشأن المواضيع التي يكتبونها في حال ثارت الشكوك حول لجوئهم الى الغش باستخدام ادوات الذكاء الاصطناعي مثل (Chat GPT) واعتبار ما يكتب بواسطة الذكاء الاصطناعي سوء سلوك اكاديمي ومن ثم يخضع الطالب لامتحان شفوي للتأكد من ان ما كتبه يعود اليه وفي حال فشل الطالب في الامتحان سيتم احالته الى لجنة مخالفات اكاديمية لتبت في امره وقد تصل العقوبة الى حد الفصل من الجامعة[٣٤]

٢ – مثالية البحث بشكل يدعو للريبة

من المسائل التي قد تثير الشك في صحة البحث العلمي وامانة الباحث تكون في المثالية التي قد يظهر بها البحث العلمي اذ ان الجهد الذي يبذله الباحث مهما كان على مستوى من الاتقان والمتابعة والدقة الا انه لابد من وجود بعض الثغرات والاخطاء فبالنتيجة يبقى البحث العلمي جهدا انساني يقبل الخطأ, لاسيما على مستوى رسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه التي تتكون من صفحات عديدة تتجاوز المائة صفحة في الوضع الغالب ومن ثم من الصعب ان تكون جميع تلك الصفحات مثالية ودقيقة دون اخطاء, ويتم اكتشاف هذا الامر وملاحظته سواء من قبل المشرف او من قبل المؤسسة التي يراد نشر البحث لديها من خلال تقديمه الى لجان مختصة لتدقيقه ومراجعته للتأكد من سلامته وعند ثبوت حالة الغش بامكانها رفض البحث .

٣ – التوعية والإرشاد عن النزاهة الاكاديمية

على الرغم من هذه النقطة لا تمثل وسيلة لكشف الغش في البحث العلمي الا انها ضرورية ولابد من الاشارة اليها كوسيلة للتوجيه في الاستخدام الصحيح والاخلاقي لادوات الذكاء الاصطناعي اذ يجب اجراء الندوات التثقيفية من قبل مؤسسات التعليم العالي لبيان اوجه الاستخدام السليم للذكاء الاصطناعي وضرورة تحلي الباحث الاكاديمي بالامانة العلمية والادبية فضلا عن بيان مخاطر المغالاة في استخدام الذكاء الاصطناعي في كتابة البحث العلمي وما يترتب عليه من نتائج خطرة فضلا عن بيان مسؤولية الباحث الذي يعتمد كليا على الذكاء الاصطناعي في كتابة بحثه .

---

[٣٤] هنري ,جولي, حملة الجامعات على الغش, مقال منشور على الموقع الالكتروني https://www.dailymail.co.uk/news/article-11821837/amp/Students-suspected-cheating-exams-undergo-face-face-questioning.html , تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١/٢٧ الساعة ٥:٣٥ م .

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

ثانيا : الطرق التقنية

فضلا عما ذكرنا من طرق اكاديمية هنالك طرق تتعلق بتطبيقات الذكاء الاصطناعي ذاتها وذلك يتم من خلال الاتي :

١ – تقييد تطبيقات الذكاء الاصطناعي

لا تمثل هذه الطريقة وسيلة لكشف الغش في البحث العلمي الا انه من المهم ذكرها كوسيلة للحد من الغش وذلك بدلا من حظر ادوات الذكاء الاصطناعي يجب ان يتم تقديم التوجيهات والمبادئ المتعلقة باسنخدام الذكاء الاصطناعي .

٢ – استعمال مدققات الذكاء الاصطناعي

في ظل التقدم الحالي للذكاء الاصطناعي ومخاطره التي تنتج عن سوء استخدامه تعمل الشركات المختصة في هذا المجال على ايجاد بعض الوسائل التي تسهم في كشف السرقة الادبية في البحث العلمي ويطلق على هذه الادوات مدققات الذكاء الاصطناعي او مدققات الانتحال ومن اهم مدققات الذكاء الاصطناعي التي يمكن الاستعانة بها هي[٣٥] :

- Copyleaks : تتميز Copyleaks بدقة تبلغ ٩٩,١٢٪ في اكتشاف المحتوى الذي تم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي, وتقدم إمكانات قوية لتحديد النص الذي تم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي كما تدعم لغات متعددة .
- GPTKit : تم تطوير الأداة باستخدام نموذج مخصص تم تدريبه على مجموعة بيانات تضم أكثر من مليون عينة ، وتتميز الأداة بدقة تبلغ حوالي ٩٨٪ وتعطي أيضًا نتائج شاملة وتقريرًا يحتوي على معلومات بما في ذلك مصداقية المحتوى ومعدل الواقع .
- GPTZero : وهي منصة تستطيع تحديد ما اذا كان النص كتب بواسطة الذكاء الاصطناعي ام لا[٣٦], وتستخدم GPTZero نفس تقنية ChatGPT ولكنها تهدف إلى تحديد المحتوى الذي يتم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي ويتم تطوير الأداة باستمرار.

---

[٣٥] جوين ,سيلفيان, الطلاب الذين يستخدمون الذكاء الاصطناعي في كتابة المقالات, مقال منشور على الموقع الالكتروني https://www.classpoint.io/blog/ar/%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%83%D8%A9 , تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١/٢٧ الساعة ٣:٠٠ م .

[٣٦] دليل الذكاء الاصطناعي التوليدي, الإمارات العربية المتحدة, متاح على الرابط https://ai.gov.ae/wp-content/uploads/2023/04/406.-Generative-AI-Guide_ver1-AR.pdf, ص١٠٠.

- AI Detector Pro : يتم تدريب خوارزمية AI Detector Pro على GPT3 و GPT4، مما يسمح لها بتقديم تقرير دقيق ومفصل يشير إلى احتمال إنشاء المحتوى بواسطة الذكاء الاصطناعي. أفضل جزء هو أن الأداة تتضمن أيضًا عنوان URL المصدر، مما يسمح للمعلمين بتحديد المصدر المسروق دون عناء .
- Winston AI : هو حل للكشف عن المحتوى بالذكاء الاصطناعي مصمم للنشر والتعليم. اذ أن خوارزميتها توفر نتائج أفضل بكثير في تجنب الإيجابيات الخاطئة من Turnitin مع نموذج التدريب الخاص بها باستخدام مجموعات البيانات الكبيرة ونماذج اللغة الكبيرة .

وعليه بناء لما تقدم فانه من الضروري لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي تطوير استراتيجيات فعالة لادارة استخدام الذكاء الاصطناعي وضمان تنفيذها واعتماد برامج واساليب فعالة لكشف الانتحال في البحث العلمي وترتيب الاثار القانونية التي قد تنتج عند حصول الغش في البحث العلمي وهذه الاثار ستكون مدار لبحثنا في المبحث الثاني .

المبحث الثاني

الآثار القانونية للغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

لا يتوقف الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي على بيان مفهومه ووسائل الغش وكيفية اكتشافه انما الامر يمتد لما هو ابعد من ذلك فاذا ما ثبت ان البحث العلمي تمت كتابته من خلال استخدام ادوات الذكاء الاصطناعي بشكل كامل دون ان يبذل الباحث ادنى جهد في ذلك ومن ثم ظهر بمظهر الباحث وكأنه هو من قام بذلك ويقدمه الى المؤسسة الاكاديمية التي ينتمي اليها او المشرف على البحث او الجهة التي يود نشر بحثه لديها سنكون امام مسألة في غاية الاهمية وتتمثل في البحث عن اثار ذلك الغش من الناحية القانونية اذ لابد ان يؤدي اثبات الغش الى مساءلة الباحث مدنيا عن غشه في البحث العلمي ومن ثم ما هي المسؤولية التي يتحملها الباحث ؟ وما طبيعة هذه المسؤولية ؟ .

فضلا عن ذلك يثار التساؤل عن الشخص المسؤول عن ذلك الغش فهل يسأل الباحث وحده ام يمكن مساءلة الذكاء الاصطناعي ؟ واذا قلنا امكان مساءلة الذكاء الاصطناعي فكيف تتم هذه المساءلة ؟ وهل يسأل الذكاء الاصطناعي بذاته ام الشخص القائم عليه المتمثل بالشركة التي قامت بتصميمه ؟ ومن ثم نبحث احكام الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي من خلال التطرق الى كيفية اثبات الغش ووسائل جبر الضرر التي قد تلحق المصلحة العامة او الخاصة , كل ذلك سيكون مدار لبحثنا في هذا المبحث من خلال تقسيمه على مطلبين :

المطلب الأول : المسؤولية المدنية عن الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي .

المطلب الثاني : أحكام الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

المطلب الاول

المسؤولية المدنية عن الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

من اهم الاثار التي تترتب على الغش في البحث العلمي تتمثل بقيام المسؤولية المدنية عن ذلك الغش ومن ثم لابد من تحديد الاساس القانوني لهذه المسؤولية ومن ثم نتعرف على الشخص المسؤول عند تحقق المسؤولية المدنية وذلك من خلال تقسيم هذا المطلب على فرعين نبين في الفرع الاول نبحث الاساس القانوني للمسؤولية المدنية عن الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي, اما الفرع الثاني سنبين تحديد الشخص المسؤول عن الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي .

الفرع الأول

الأساس القانوني للمسؤولية المدنية عن الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

يعد الاساس القانوني القاعدة التي يتم من خلالها معرفة النصوص التي تحكم المسؤولية المدنية للكاتب العدل وبعبارة اخرى نتساءل هل يعد الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي اخلال بالتزام تعاقدي ومن ثم يخضع للمسؤولية التعاقدية ام اخلال بالتزام قانوني يرتب المسؤولية التقصيرية ؟ وهو ما يمكن مناقشته من خلال هذا الفرع وكما يلي :

أولا : أساس المسؤولية إخلال بالتزام تعاقدي :

يثار التساؤل في تحديد مسؤولية الباحث عن غشه في البحث العلمي فيما اذا كان يسأل مسؤولية تعاقدية من عدمه ومن ثم قد يعتقد البعض ان العلاقة التي تربط الباحث بالمؤسسة الاكاديمية التي ينتمي اليها او الجهة التي يرغب بنشر البحث لديها علاقة تعاقدية ؟

ان الاجابة على السؤال اعلاه تتطلب بعض التوضيح الموجز بما يتوافق مع طبيعة الموضوع ولمعرفة العلاقة التعاقدية لابد من تعريف العقد اذ يعرف بأنه "ارتباط الايجاب الصادر من احد العاقدين بقبول الاخر على وجه يثبت اثره في المعقود عليه" , من خلال تعريف العقد نرى ان القول بوجود علاقة تعاقدية بين الباحث والمؤسسة الاكاديمية او الجهة التي يرغب بنشر بحثه لديها قول غير صحيح لان الباحث اذا كان ينتمي الى

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

مؤسسة اكاديمية معينة كالجامعة وسواء كان باحث في مرحلة الماجستير او الدكتوراه او كان ينتمي الى تلك الموؤسسة بحكم العلاقة الوظيفية ففي مثل هذه الاحوال لا يوجد عقد اخل به فعلاقة باحث الماجستير او الدكتوراه تتمثل بعلاقة الطالب بتلك المؤسسة والتي تنظمها القوانين الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي وغيرها من التشريعات الجامعية والتعليمات التي تصدر بهذا الخصوص فهو هنا ليس متعاقد وانما يخضع بحكم العلاقة الدراسية التي يتم تنظيمها بموجب القانون واذا خالف تلك التشريعات ستترتب عليه مسؤولية قانونية مفادها عدم الاخلال بالتشريعات المعمول بها والا تعرض للجزاءات الاكاديمية بغض النظر عن نوع تلك الجزاءات, اما في الحالة الثانية وهو الموظف لدى تلك المؤسسات فان علاقته كذلك تخضع لتلك التشريعات واي اخلال يصدر منه يعد اخلال بها وتترتب مسؤوليته تجاه المؤسسة التي ينتمي اليها , حتى الغير الذي قد يلحقه الضرر من هذا الاخلال لا تربطه أي علاقة بالباحث فكل ما في الامر هو تحقق المسؤولية القانونية التي تتحق عند الاخلال بالتزام قانوني .

فضلا عن ذلك قد يتوهم للوهلة الاولى ان الباحث الذي يقدم بحثه الى احدى المجلات لغرض نشره يعد عقدا بينهما لغرض نشر البحث لاسيما وان هذه المجلات تأخذ مقابل نقدي لقاء قيامها بنشر البحث وعلى الرغم من هذا الا ان العلاقة التي تربطهما لا تعد علاقة تعاقدية لان المبالغ التي يتم استحصالها تعد رسوما تفرضها الدولة اذ ان هذه المجالات في الغالب تتبع لمؤسسات الدولة والباحث الذي يقدم بحثه عادة ما يكون لغرض الترقية العلمية وهو موظف لدى الدولة ومن ثم فان الامر علاقة تنظيمية .

الا انه يتصور وقوع الغش في البحث العلمي في اطار التعاقد وهذا يحصل اذا ما وجد عقد يجمع بين باحثين من خلال اتفاقهما على انجاز البحث العلمي بشكل مشترك وبعد اتمامه يتضح ان احدهما قد استعمل الاحتيال في اعداد وكتابة الجزء الخاص به بواسطة الذكاء الاصطناعي وترتب على ذلك الامر رفض البحث وتضررالباحث الاخر الذي تعاقد معه نتيجة غشه , او قيام احدهما بنشر البحث باسمه بشكل منفرد او يدرج اسم شخص اخر محل الباحث الحقيقي, ويذهب رأي الى القول بأن الغش الحاصل في نطاق العقد يغير وصف المسؤولية من تعاقدية الى تقصيرية بمعنى ان المسؤولية الناجمة عن الغش تكون مسؤولية تقصيرية دائما .

بناء على ما تقدم نجد ان الاساس القانوني لغش الباحث في البحث العلمي يجد اساسه في الاخلال بالتزام قانوني والمتمثل باحكام المسؤولية التقصيرية وهو ما سنبينه في الفقرة التالية .

ثانيا : أساس المسؤولية إخلال بالتزام قانوني :

بما ان اساس مسؤولية الباحث تعد مسؤولية تقصيرية ناشئة عن اخلال بالتزام قانوني وعليه فانها تؤدي الى قيام المسؤولية التقصيرية التي تنتج عن اخلال بالتزام قانوني مقترن بالادراك والتمييز , ويعد الخطأ التقصيري كأصل عام في نطاق الغش في البحث العلمي والذي يحصل نتيجة الانحراف في سلوك الباحث المعتاد عند كتابة

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

بحثه ومن ثم ينشأ الخطأ التقصيري عند اخلال الباحث بما اوجب عليه القانون في كتابة البحث منعا لالحاق الضرر بالغير ومنعا للتحايل والحفاظ على الامانة الادبية والالتزام باصول البحث العلمي الصحيحة من خلال الرجوع الى المصادر والمراجع بشكل حقيقي والاشارة اليها, فاذا حصل أي تحايل في الاشارة الى المراجع والمصادر او قام الباحث بنسبة بعض الافكار لنفسه واهدر حق الغير من اوجد الفكرة سيكون مسؤولا ومتعديا على حق الغير فضلا عن ذلك يشمل كل انتهاك على حق المؤلف .

بناء على ما سبق وعند تحقق خطأ الباحث بغشه لابد من وجود ضرر لحق الغير او المؤسسة التي ينتمي اليها في حق من الحقوق او مصلحة مشروعة فضلا عن ذلك لابد من وجود رابطة سببية بين خطأ الباحث والضرر المتحقق فلا يكفي لقيام المسؤولية المدنية وجود خطأ وضرر بل لابد من وجود علاقة سببية والتي تتمثل في ان يكون الضرر هو النتيجة الطبيعية للعمل غير المشروع الذي قام به الباحث .

الفرع الثاني

تحديد الشخص المسؤول عن الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

بعد ان عرفنا ان الاساس الذي تنشأ في ظله المسؤولية المدنية للباحث بسبب الغش باستخدام الذكاء الاصطناعي والتي تكون من حيث الاصل المسؤولية التقصيرية, اصبح علينا ان نعرف ونحدد الشخص المسؤول فهل يسأل الباحث وحده ام يمكن مساءلة الذكاء الاصطناعي عن ذلك؟ واذا سلمنا جدلا بامكانية مساءلة الذكاء الاصطناعي فكيف تجري هذه المساءلة ؟ وهو ما يحتاج الى البحث والتوضيح من خلال هذا الفرع وعلى النحو الاتي :

أولا : مسؤولية الباحث :

الاصل ان الشخص الذي يسأل عند التحايل والغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي هو الباحث الذي استخدم الغش في كتابة البحث العلمي ومن ثم يتحمل نتيجة فعله الذي يلحق الضرر بالمصلحة العامة او الخاصة ومن ثم تتحقق مسؤوليته تجاه المؤسسة التي ينتمي اليها او تجاه الغير ويمكن بيان هذه المسؤولية كالاتي :

١ – **مسؤولية الباحث تجاه المؤسسة الاكاديمية :** يمثل استخدام الذكاء الاصطناعي في كتابة البحث العلمي بالدرجة الاساس غشا تجاه المؤسسة التي سيقدم بحثه اليها سواء كان ذلك البحث لاغراض الترقية العلمية او ضمن متطلبات نيل شهادة معينة, وعليه اذا تم اكتشاف ان البحث المقدم قد تم انجازه وكتابته بواسطة الذكاء

الاصطناعي وان الباحث لم يبذل الجهد الحقيقي ولم يتبع اصول البحث القانوني في بحثه وكان متحايلا ليظهر بمظهر الباحث الفعلي لمضمون البحث سيؤدي ذلك الى امكانية مساءلته من قبل المؤسسة او الجهة التي قدم بحثه اليها واذا لحق تلك الجهة ضرر من غش الباحث سيكون من حقها المطالب بالتعويض بموجب دعوى المسؤولية المدنية لغرض الحصول على التعويض الذي تقدره المحكمة وفق القانون, فضلا عن غيرها من الجزاءات التي يمكن ان تصدر بحق الباحث سواء ما تعلق منها بالجزاءات الادارية او الجنائية نتيجة التحايل الذي قام به

٢ – **مسؤولية الباحث تجاه الغير** : قد تثار مسؤولية الباحث تجاه ونقصد بالغير كل من له مصلحة وثبت انه قد لحقه ضرر من جراء قيام الباحث بالغش في البحث العلمي وفي هذا الصدد قد يكون الغش بالذكاء الاصطناعي مصحوبا بالاعتداء على حق الغير كحق المؤلف وفي هذا الصدد نجد ان المادة (٤٤) من قانون حماية حق المؤلف العراقي رقم (٣) لسنة ١٩٧١ المعدل تنص على انه "لكل مؤلف وقع التعدي على حق من حقوقه المقررة بمقتضى احكام هذا القانون الحق بتعويض مناسب. ويؤخذ عند تقدير التعويض المنزلة الثقافية للمؤلف والقيمة الادبية والعلمية والفنية للمصنف ومدى الفائدة التي حصل عليها المعتدي من استغلال المصنف", وعليه ليستحق المتضرر التعويض لابد ان يكون هناك تعدي على حق من حقوقه التي يحميها القانون فاذا اقتبس الباحث معلومات من مصنف الغير ونشره باسمه يعد متعديا, او اذا قام باقتباس معلومات منه دون الاشارة اليه او قام بالاشارة لكن الى شخص اخر غير صاحب الفكرة الحقيقي او اذا قام بذكر فكرة غير صحيحة ونسبها الى مؤلف معين بقصد الاضرار به او بسمعته وغيرها من الفروض التي من الممكن ان تحصل .

ونشير هنا الى انه في اغلب الاحيان عندما يقوم الباحث بالرجوع الى الذكاء الاصطناعي لكتابة بحثه سيلجأ في وقت لاحق من كتابته الى اجراء عملية وضع المصادر والمراجع وادراج الهوامش اللازمة للبحث لان الذكاء الاصطناعي يقوم بايراد النصوص والافكار دون الاشارة الى مصدرها ودون ادراج أي هامش للكلام مما يضطر الباحث الى ادراجها بنفسه وهنا سيؤدي الامر الى وقوعه في مأزق لا يمكن الخروج منه اذ يحاول ان ينسب الافكار التي جلبها الذكاء الاصطناعي الى مصادر معينة يقوم باختيارها لتتناسب مع المضمون وفي هذه الاحوال قد تتحقق حالة الاعتداء على حق الغير او نسبة اراء او افكار الى غير لا علاقة له بها ولم يقم بذكرها في مؤلفه مما يسمح لمن لحقه ضرر من هذا الفعل ان يطالب الباحث بالتعويض بموجب الدعوى التي يقيمها امام المحكمة المختصة .

فضلا عن ذلك نشير الى ان الغش في البحث العلمي لا يشترط فيه ان يكون الباحث قاصدا الاضرار بالغير عند كتابة البحث او تقديمه فطالما سوء النية المتمثل باخفاء الحقيقة متوفر لديه يعد غاشا ويعد الغش متوفرا لان الغش

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

قد يؤدي الى الحاق الضرر بالمصلحة العامة فالباحث انحرف عن سلوك الشخص المعتاد في بحثه للتوصل الى مصلحته .

ثانيا : مسؤولية الذكاء الاصطناعي :

بعد بينا مسؤولية الباحث لابد من معرفة مدى مساءلة الذكاء الاصطناعي وهل يعد شخصا لكي تكون مساءلته ممكنة وفي هذا السياق انقسم الكتاب الى اتجاهين :

الاتجاه الاول : يذهب الاتجاه الاول الى رفض منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي مستدلين في ذلك على ان القانون المدني في معظم الدول لا يعرف الا نوعين من الشخصية القانونية هما الشخصية القانونية للشخص الطبيعي ووفق شروط معينة , فضلا عن الشخصية القانونية الاعتبارية او ما يعرف بالاشخاص المعنوية وذلك وفق شروط معينة ايضا واهما الاعتراف بالشخص المعنوي اما تقنيات الذكاء الاصطناعي لا يمكن تقنينها لا يمكن الحاقها بالاشخاص الطبيعية لانها لا تتوافق مع طبيعتها كما ان هذه الشخصية لا تثبت الا للانسان كما لا يمكن الحاقها بالاشخاص المعنوية لاختلاف طبقة كل منهما عن الاخر , كما يحتجون بالقول ان الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي تستلزم ان يكون للذكاء الاصطناعي الارادة اللازمة وهذه التقنيات لا تملك مثل هذه الارادة, كما يذهبون الى تبرير رأيهم بان منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي يقتضي الاعتراف له بعدة حقوق كالاهلية والموطن والعمل والزواج والذمة المالية وغيرها .

فضلا عن ذلك يضيف انصار هذا الاتجاه الى القول بانه لا يوجد مبرر قانوني لمنح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية اذ انه في مجال الملكية الفكرية لا يمكن للذكاء الاصطناعي ان يتمتع بالحقوق الناشئة عنها لان هذه الحقوق تتطلب قدر من الوعي اللازم لاستحقاقها وحمايتها والمسؤولية عنها وهذه الامور لا تتقرر الا للانسان دون سواه .

بناء على ما سبق قرر جانب من الكتاب ان قواعد تسجيل براءات الاختراع تقتضي ان يكون الاختراع او الابتكار من انجاز شخص طبيعي هو الانسان وهذا الامر يؤدي الى منع الذكاء الاصطناعي من التمتع بصفة المخترع لان الذكاء الاصطناعي مجرد ادوات والات تفتقد الوعي والحياة فهي وان استقلت الا انها لا تتمتع بالادراك والوعي الذي يتمتع به , وان القول بمنح الشخصية المعنوية للذكاء الاصطناعي ما هو الا وسيلة لتهرب القائمين عليه ومصممييه من المسؤولية لما قد ينتج عن هذه التقنيات من اضرار ؛ لذلك حتى وان ظهر الذكاء الاصطناعي بشكل مستقل عن مصممه الا ان هذا الاستقلال يكون بشكل محدود ونسبي لانه قد يحتاج الى التدخل البشري في الكثير من الحالات لغرض تزويده بالبيانات التي تكون لازمة لعمله او تحديثه واستمراره مما يدل على ان الشخص المتمتع بالابتكار هو الانسان وليس الذكاء الاصطناعي , وفي ظل كل ما ذكر يرى اصحاب الاتجاه الرافض للشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي الى ان تمنح ما يعرف بالاهلية الوظيفية او التقنية التي تسمح لها بممارسة

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

الاعمال وابرام التصرفات باستقلال بشرط التأمين وحصر استخدامها كمرحلة اولى بالشركات المؤهلة والقادرة على تحمل التبعات المالية والفنية الناشئة عن الذكاء الاصطناعي , ومن ثم فأن هذا الاتجاه يرى ان الذكاء الاصطناعي اشياء او الات او منتجات ويتعامل معها وفق هذا المنظور وعليه فأن المسؤولية عنها بعدها شيئا عن طريق التمسك بالقواعد التقليدية للمسؤولية من خلال اخضاع الضرر الناجم عن فعاليات نظم الذكاء الاصطناعي لاحكام المسؤولية عن الاشياء .

الاتجاه الثاني : يذهب اصحاب هذا الاتجاه الى منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية في الحدود التي تكفل مساءلتها عما تسببه للغير من اضرار ذلك لانها مؤهلة لاكتساب الشخصية القانونية الاعتبارية كونها تتشكل من منظومات برامجية ذات قيمة مالية فهي تمثل مجموعة اموال تستهدف تقديم خدمة لجمهورها بغض النظر عن شكل هذه الخدمة والمقابل المؤدى عنها ومن ثم فأن الواقع يستلزم منح الشخصية المعنوية للذكاء الاصطناعي ليصبح لها وجود قانوني معترفا به فضلا عن ذلك لكي تحظى بالخصائص التي تناسب طبيعتها الافتراضية والمتمثلة بمنحها اسم واهلية وذمة مالية وموطن وجنسية فضلا عن حقه في تمثيله وأية حقوق اخرى يتمتع بها الشخص الطبيعي ولا تكون ملازمة لصفته .

ومن ثم ان عد الذكاء الاصطناعي متمتعا بالشخصية المعنوية امر ضروري لاسيما وان نظم الذكاء الاصطناعي مؤهلة لاكتساب الشخصية القانونية كونها تتكون من مجموعة من البرامج والتطبيقات ذات القيمة المالية وتستهدف تقديم خدمة ومن ثم فان المسؤولية المدنية لكي تترتب لابد من وجود من يتحملها سواء كان شخصا طبيعيا ام معنويا وعليه يتحمل نظام الذكاء الاصطناعي مسؤوليته عن ما يصدر منه من افعال لامتلاكه اهلية الاداء وانفراده باداء عمله سواء كان هذا الانفراد بشكل كلي او جزئي .

بناء على ما سبق وفقا للاتجاه الثاني اذا كان الذكاء الاصطناعي سببا في تحقق الضرر الذي اصاب الغير نتيجة قيامه بكتابة البحث العلمي لمن يطلب منه ذلك اذ قد يعتدي الذكاء الاصطناعي على حقوق المؤلف وافكاره كونه يقوم بجمع المعلومات دون الاشارة الى مصدرها وهذا الامر يشكل اعتداء على حق المؤلف يوجب المساءلة القانونية .

عليه اننا نؤيد الاتجاه الثاني الذي يدعو الى منح الذكاء الاصطناعي الشخصية المعنوية لان منح هذه الشخصية سيؤدي الى ضرورة ان يمنح اسم وموطن وجنسية وممثل عنه وان تكون له ذمة مالية يمكن المطالبة بالتعويض منها اذا تسبب بضرر للغير, فضلا عن ان الرافضين لمنحه الشخصية القانونية ركزوا على الصفات اللصيقة بالشخصية التي لا تثبت الا للانسان كالزواج والطلاق وغيرها الا ان هذا قياسا مع الفارق لاسيما ان القانون يضفي الشخصية المعنوية للعديد من المؤسسات والشركات في الحدود التي تنشأ فيها لتمارس نشاطا معينا

والامر ذاته يمكن ان يطبق على الذكاء الاصطناعي ومن ثم ليتمكن المتضرر من مطالبة الذكاء الاصطناعي بالتعويض عما يلحقه من ضرر بسبب ما يصدر منه من افعال .

المطلب الثاني

أحكام الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

من اهم ما يترتب على تحقق المسؤولية المدنية للباحث والذكاء الاصطناعي تتمثل بالوسائل التي يستطيع الغير وكل ذي مصلحة أصابه ضرر من فعل الباحث ان يطلب جبر الضرر الذي لحقه بالوسائل التي يضعها القانون وتتمثل بإمكانية المتضرر من المطالب بالتعويض, فضلا عن الوسائل الاخرى التي قد تؤثر في صحة النتائج المترتبة على قبول البحث المقدم من قبل الباحث الغاش, فضلا عن ذلك لكي يمكن المطالبة بالتعويض لابد من إثبات غش الباحث وكيفية حصول هذا الاثبات والشخص الذي يقع عليه عبء الإثبات ومن ثم سنتطرق إلى هذه المواضيع في هذا المطلب من خلال تقسيمه على النحو الآتي :

الفرع الأول : إثبات الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي .

الفرع الثاني : وسائل جبر الضرر الناشئ عن الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي .

الفرع الاول

اثبات الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

يتم الاثبات في المسؤولية المدنية تبعا لنوعها ففي المسؤولية التعاقدية التي يلتزم فيها المدين في الوضع الغالب بتحقيق نتيجة يكون عبء الاثبات فيه اخف وطأة من المسؤولية التقصيرية التي تمثل التزام ببذل عناية وطالما اننا استبعدنا المسؤولية التعاقدية من نطاق البحث سنبحث عن الاثبات في نطاق المسؤولية التقصيرية ونقصد بالاثبات هو اثبات الغش, اذ ان المسؤولية التقصيرية تمثل كل اخلال بالتزام قانوني ومنها الامتناع عن استعمال القوة نحو الاشياء والامتناع عن الغش والامتناع عن كل فعل يقتضي قدرا من الكفاءة لا تتوفر له واليقظة في رقابة الاشخاص الذين في رعايته والاسياء الخطرة التي في حراسته , ومن ثم عند حصول خطأ يوجب المسؤولية المدنية لابد من اثبات هذا الخطأ, اذ تقوم مسؤولية الشخص بموجب اعماله الشخصية ووفقا للنظرية التقليدية على خطأ واجب الاثبات من مدعي المسؤولية, اذ يقع على عاتق من يدعي ان ضرر لحقه نتيجة خطأ معين ان يثبت ذلك الخطأ تطبيقا للقاعدة الشائعة في الاثبات (البينة على من ادعى واليمين على من انكر) والتي تقرر بالقاء عبء الاثبات على من يدعي خلاف الاصل , ومن ثم فان الخطأ الواجب الاثبات هو الخطأ الذي يقع اثباته على عاتق الدائن اذ يجب عليه ان يثبت خطأ المدين .

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

فضلا عن الخطأ الواجب الاثبات من الدائن الا انه في بعض الحالات يفترض القانون وجود الخطأ في جانب المدين ومن ثم لن يكلف الدائن باثبات الخطأ وذلك لتسهيل المشرع عليه في مثل تلك الحالات لغرض حصوله على التعويض وذلك عن طريق اعفائه من واجب اثبات الخطأ والخطأ الذي يتم افتراضه من قبل القانون قد يكون افتراضا قابلا لاثبات العكس وقد يكون افتراضا غير قابل لاثبات العكس .

بناء على ما سبق وفي ما يتعلق بموضوع الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي نجد ان المشرع لم يعالجه بنصوص خاصة ولم ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في الوقت الحالي, وعند الرجوع الى النصوص القانونية في قانون حماية حق المؤلف العراقي لم يضع نصوصا حول اثبات الخطأ, وتطبيقا للقواعد العامة على من يدعي انه قد تم الاعتداء على حقه من قبل الباحث في اخذ افكاره او عدم الاشارة اليها عليه ان يثبت ذلك الخطأ في جانب الباحث, ويمكن ان يثبت غش الباحث من خلال تقديم مؤلفه او الكتابات العائدة له والتي تم نقل الافكار منها دون الاشارة اليها بصدق وامانة فضلا عن استخدام مدققات الذكاء الاصطناعي التي سبقت الاشارة اليها وتطبيقات كشف الاستلال في البحث العلمي, فالغش امر كامن في النفس وهو قصد التضليل وسوء النية لدى الباحث فالباعث على الغش امر صعب الاثبات لاسيما وان الاصل في التعاملات افتراض حسن النية ولذلك يجب اقامة الدليل لكشف سوء نية الباحث والذي يكون في بعض الاحيان على شكل العلم بالضرر واحيانا اخرى يكون على شكل نية الاضرار , وبما ان المشرع العراقي يسر اثبات التصرفات الناتجة عن الغش لتوفير الحماية لكل من لحقه ضرر من الغش ان يثبت ذلك بكافة طرق الاثبات, فاذا تم التأكد بأن الباحث تجاوز في استعمال حقه بكتابة البحث العلمي سؤدي ذلك الى تحمله نتيجة الضرر الذي لحق الغير .

كما يقع على عاتق مدعي التعويض اثبات العلاقة السببية اذ يقع عليه اثبات اركان المسؤولية ويستطيع المدين (الباحث) نفي العلاقة السببية عن طريق اثبات ان ما قام به من فعل لم يكن سببا في تضرر المدعي او عن طريق اثبات السبب الاجنبي الذي دفعه الى القيام بالعمل الذي نتج عنه الضرر او ان السبب الاجنبي هو الذي الحق الضرر مباشرة بالمدعي , وفي هذا السياق نجد ان القانون المدني العراقي نص في المادة (٢١١) على انه "اذا اثبت الشخص ان الضرر قد نشأ عن سبب اجنبي لا يد له فيه كآفة سماوية او حادث فجائي او قوة قاهرة او فعل الغير او خطأ المتضرر كان غير ملزما بالضمان ما لم يوجد نص او اتفاق على غير ذلك".

كذلك نص المشرع المصري في المادة (١٦٥) من القانون المدني المصري على انه "اذا اثبت الشخص ان الضرر قد نشأ عن سبب اجنبي لا يد له فيه كحادث فجائي او قوة قاهرة او خطأ من المضرور او خطأ من الغير كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر ما لم يوجد نص او اتفاق على ذلك" .

الا اننا نرى انه من الصعب ان يدفع الباحث مسؤوليته بوجود السبب الاجنبي والقوة القاهرة كما لا يمكنه ان يدعي خطأ الغير لان الغير كالذكاء الاصطناعي لانه هو من لجأ الى استخدام الذكاء الاصطناعي مع علمه

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

بأن الذكاء الاصطناعي لا يقوم بوضع المصادر والمراجع ومن الممكن بل ومن المؤكد ان يكون قد جمع الافكار والمعلومات من المؤلفات المتاحة لاسيما وانه قد تم تخزين كم هائل من المعلومات في الذكاء الاصطناعي فليس من المستحيل ان تكون من تلك المعلومات افكار واراء الكتب والبحوث العلمية فبالنتيجة يبقى مجرد روبوت والانسان هو من يقوم باضافة المعلومات اليه وتخزينها به . كما ان المدعي الذي لحقه الضرر بامكانه ان يطالب الذكاء الاصطناعي بالتعويض كما سنرى ذلك في الفرع الثاني من هذا المطلب .

أخيرا لابد من الإشارة إلى ان المحكمة المختصة في نظر الدعوى التي يقيمها المدعي على الباحث هي محكمة البداءة .

الفرع الثاني

وسائل جبر الضرر الناشئ عن الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي

اذا تمكن الغير او صاحب المصلحة من اثبات الخطأ والضرر والعلاقة السببية وثبت للمحكمة انه تم الاعتداء على حقه من قبل الباحث وان الاخير قد ارتكب الغش والانتحال في بحثه ستحكم المحكمة للمتضرر بالتعويض وهو الاساس لجبر الضرر والتعويض في نطاق مسؤولية الباحث عن غشه في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي قد يكون من خلال التعويض النقدي فضلا عن وجود وسائل اخرى تمثل جبرا لضرر صاحب الحق, فضلا عن ان المطالبة بالتعويض لا تقتصر على الباحث بل تمتد لتشمل الذكاء الاصطناعي وهو ما نراه على النحو الآتي :

أولا : التعويض كوسيلة أصلية لجبر الضرر :

يعدّ التعويض الجزاء العام لقيام المسؤولية المدنية بتوافر أركانها المتمثلة بالخطأ والضرر والعلاقة السببية والتعويض المستحق يقدره عادة القاضي وفقاً لسلطته التقديرية, فإن كان الضرر مادياً فإنه يقدر بحسب ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب ويمكن أن يعرف التعويض بأنه "مبلغ من النقود أو أية ترضية من جنس الضرر تعادل ما لحق المضرور من خسارة وما فاته من كسب كانا نتيجة طبيعية للفعل الضار", إن التعويض هو وسيلة القضاء لجبر الضرر محواً أو تخفيفاً, وهو يدور مع الضرر وجوداً وعدماً ولا تأثير لجسامة الخطأ فيه وينبغي أن يتكافأ مع الضرر دون أن يزيد عليه أو ينقص عنه, فلا يجوز أن يتجاوز مقدار الضرر كي لا يكون عقاباً أو مصدر ربح للمتضرر, وهو في ذلك يختلف عن العقوبة التي تهدف إلى ردع المخطئ وتأديبه ويتأثر تقديرها بجسامة الخطأ وقد تفرض وإن لم يلحق أحداً ضرر ما.

وبالرجوع إلى نصوص القانون المدني العراقي نجده قد نص في المادة (٢٠٤) على أنه "كل تعد يصيب الغير بأي ضرر آخر غير ما ذكر في المواد السابقة يستوجب التعويض" , فضلا عن هذا النص فقد ورد نص خاص

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

في قانون حماية حق المؤلف العراقي اذ نص في المادة (٤٤) منه على انه "لكل مؤلف وقع التعدي على حق من حقوقه المقررة بمقتضى احكام هذا القانون الحق بتعويض مناسب ويؤخذ بالاعتبار عند تقدير التعويض المنزلة الثقافية للمؤلف والقيمة الادبية والعلمية والفنية للمصنف ومدى الفائدة التي حصل عليها المعتدي من استغلال المصنف" .

عليه يلاحظ من النص المذكور ان المشرع اولى اهتماما بصاحب الحق المعتدى عليه عند تقدير التعويض له وكل ذلك ينعكس على مقدار التعويض الذي ستقرره المحكمة على الباحث وهو بذلك خرج عن القاعدة العامة في القانون المدني حول تقدير التعويض والذي نصت عليه المادة (٢٠٧) من القانون المني العراقي على أن "١ – تقدر المحكمة التعويض في جميع الأحوال بقدر ما لحق المتضرر من ضرر وما فاته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية للعمل غير المشروع".. اما عن كيفية تقدير التعويض وفي هذا الصدد نجد ان المادة (٢/٢٠٩) من القانون المدني العراقي نصت بقولها "ويقدر التعويض بالنقد..." وفي هذه الحالة فإن القاضي عندما يقوم بالحكم بمبلغ التعويض فإنه أما أن يحكم بمبلغ إجمالي يعوض المتضرر عن الضرر الذي أصابه إذا قدرت المحكمة الضرر تقديراً تاماً أو يكون التعويض بأقساط أو بإيراد مرتب وهذا ما أشارت إليه المادة (١/٢٠٩) من القانون المدني العراقي , والتعويض النقدي يعدّ الأصل في محو الضرر أو تخفيفه, ففي كل حالة يتعذر فيها الحكم بالتعويض العيني فإن المحكمة تحكم على الكاتب العدل بالتعويض النقدي, وأن تغليب التعويض النقدي يعود إلى اعتبارات عملية, فالصور الأخرى للتعويض قد لا تحسم النزاع القائم كالتعويض العيني, ومن ثم يقتضي صدور حكم بالتعويض النقدي.

وقد يثار التساؤل عن مدى امكانية مطالبة الذكاء الاصطناعي بالتعويض كونه هو من قام بجمع الافكار للباحث ونقلها من مصادرها المختلفة وفي وجهتنا نرى انه بالامكان مطالبة الذكاء الاصطناعي بالتعويض عن الاضرار التي تلحق الغير وفي هذه الحالة نميز بينما اذا كان الذكاء الاصطناعي غير متمتع بالشخصية القانونية ففي هذه الحالة يتم مساءلة الشخص المسؤول عنه والمتمثل بالشركة التي صممته واطلقته للاستخدام, اما اذا كان الذكاء الاصطناعي متمتع بالشخصية المعنوية القانونية وله ذمة مالية مستقلة وممثل قانوني عنه فهنا تتم مساءلته بشكل مباشر عن الاضرار التي يلحقها بالغير, وفي جميع الاحوال لابد من وجود تعاون قضائي بين الدول لامكانية مطالبة الشركات القائمة على الذكاء الاصطناعي بالتعويض ولمعرفة ما اذا كانت تتمتع بالشخصية المعنوية في بلدها من عدمه لتحديد الشخص المسؤول على وجه الدقة .

ثانيا : الوسائل الاحتياطية لجبر الضرر

قد لا يقتصر التعويض على المقابل النقدي فحسب اذ ان جبر الضرر قد لا يقف عند هذا الحد فقد يكون التعويض بمقابل تعويضاً غير نقدي, ويمكن ان نبين هذه الصور على النحو الاتي :

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

١ – نشر الحكم الصادر ضد الباحث : وهذه الصورة من التعويض تكون بأمر من المحكمة لأداء أمر معين على سبيل التعويض وقد يكون من مصلحة المتضرر المطالبة بالتعويض غير النقدي ولاسيما في فترات الحصار والقحط إذ لا يستطيع المتضرر المطالبة بالمبلغ الذي يدفع له كتعويض ، ومن ثم يحصل على مقابل غير نقدي كتعويض عن الضرر الذي أحدثه الباحث كأن تأمر المحكمة بنشر الحكم القاضي بإدانة الباحث في الصحف على نفقة هذا الأخير, ويعد هذا النشر تعويضاً غير نقدي عن الضرر الذي أصاب المتضرر.

٢ – بطلان البحث : لم تنظم قواعد المسؤولية المدنية الاجراءات التي تتخذ بصدد البحث الذي ارتكبت فيه حالة الغش هل يبقى البحث صحيحا من الناحية العلمية ومن ثم يمكن التعامل معه كبحث علمي ؟ ام انه غير صحيح وباطل ؟ وبالرجوع الى القاعدة المقررة ما بني على باطل فهو باطل وقاعدة الغش يفسد كل شيء فان البحث يعد باطلا ولا يوجد أي اثر له ولا يمكن التعامل معه كبحث علمي, كما قد يثار التساؤل في حالة ما اذا حصل الغش باستخدام الذكاء الاصطناعي بجزء من البحث فهل يبطل كل البحث استنادا الى القاعدتين انفتي الذكر ام يبطل الجزء الذي انطوى عليه فعل الغش ؟ فعلى سبيل المثال لو اخذ الباحث الفكرة من الذكاء الاصطناعي في جزئية معينة ونسبها الى مصدر غير حقيقي فهل تبطل هذه الجزئية فقط ام ان البطلان يشمل كافة اجزاء البحث حتى التي قام بكتابتها وفق اصول البحث العلمي ؟ نرى انه من المنطقي والواقع ان يبطل الجزء الذي انطوى عليه الغش اذ لا يمكن ابطال كل جهد الباحث فيما قام بكتابته بنفسه ووفقا للاصول العلمية وهذا الحكم يتفق مع العقل والمنطق .

٣ – سحب الشهادة او الغاء الترقية العلمية : اذا كان البحث الذي قدمه الباحث يعد جزءا من متطلبات نيل شهادة عليا او جزء من متطلبات الترقية العلمية وتم منحه الشهادة او الترقية بناء على هذا البحث وظهر بعد ذلك من يدعي بالتجاوز على حقوقه وان البحث برمته نتج عن الغش باستخدام الذكاء الاصطناعي وان الباحث قد تحايل بالغش في الحصول على الشهادة او الترقية ففي مثل هذه الاحوال قد يترتب على ذلك سحب الشهادة من الباحث او الغاء الترقية العلمية وهذه المسائل تنظيمية وادارية لابد من تنظيمها في قوانين وتعليمات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

٤ – عدم نفاذ البحث ومصادرة النسخ ومصادرة عائدات التعدي : لقد نصت على هذه الحالات المادة (١/٤٦) من قانون حماية حق المؤلف العراقي اذ جاء فيها "١ – للمحكمة بناءا على طلب صحيح من مالك حق المؤلف او من احد ورثته او من يخلفونه ان تصدر امرا قضائيا فيما يتعلق باي تعدي على الحقوق الواردة في المواد ٥ – ٧ – ٨ – ١٠ – ٣٤ مكررة من هذا القانون شريطة ان يتضمن هذا الطلب وصف دقيق وكامل للمصنف او الاداء او التسجيل الصوتي او البرنامج الذي تم التعدي عليه وللمحكمة ان تقرر :

ا – مطالبة المعتدي بوقف انشطته المخالفة للقانون" .

ب – مصادرة النسخ محل الاعتداء واية مواد وادوات استعملت في تحقيق التعدي .

ت – مصادرة عائدات التعدي" .

من خلال النص المذكور نجد ان المشرع قد نص على الحالات المذكورة كنوع من الجزاء يترتب ضد المقصر وفي نطاق بحثنا يمكن اعمال النص المذكور كما هو الحال في حالة ما اذا قام الباحث بنشر بحثه في احدى المجلات او قام بطباعته ليكون كتابا ويطرح للبيع ومن ثم يتحصل على عوائد من ذلك فمثل هذا الفرض يمكن لمن وقع الاعتداء على حقه ان يقدم طلبا الى المحكمة المختصة سواء من المالك الحقيقي للمصنف او الفكرة او من احد ورثته وفق الحالات التي حددتها المواد (٥, ٧, ٨, ١٠, ٣٤) من قانون حماية حق المؤلف العراقي وان تصدر المحكمة امرا قضائيا في ذلك على ان ذلك متوقف على وصف المصنف وصفا دقيقا فاذا توفرت هذه الشروط سيكون من حق المحكمة ان تقرر وقف انشطة المخالفة او مصادرة النسخ او مصادرة عائدات التعدي .

مع ملاحظة ان الطلب اعلاه يمكن يقدم قبل رفع الدعوى او خلالها او بعدها وبعد ان يثبت للمحكمة ان الطالب هو صاحب الحق او ان حقوقه قد تم التعدي عليها او ان التعدي عليها اصبح وشيكا, ان تتخذ اي من الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة ٤٦ بصورة تحفظية لمنع حدوث التعدي او بهدف الحفاظ على دليل له علاقة بفعل التعدي .

كما انه للمحكمة في حالة ما اذا سبب التاخير ضرر لصاحب الحق يتعذر تعويضه او في الحالات التي يكون فيها خطورة يمكن اثباتها بضياع ادلة متعلقة بفعل التعدي ان تتخذ اي من الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٤٦ بصورة تحفظية بدون تبليغ المدعي عليه وبغيابه , ويجب تبليغ الاطراف المتضررة بالاجراءات المتخذة من قبل المحكمة فور تنفيذ الاجراء . ويحق للمدعى عليه ان يطلب عقد جلسة لسماع اقواله خلال فترة زمنية معقولة بعد تبليغه الاجراء . وعلى المحكمة ان تقرر في هذه الجلسة فيما اذا كان ينبغي تاكيد الاجراء التحفظي او تعديله او الغائه .

وعلى الرغم من تلك الاجراءات التحفظية الا ان المشرع لم ينسى حق المدعى عليه اذ بين انه ينبغي ان يرفق بطلب الاجراء التحفظي كفالة مالية كافية لمنع التعسف ولضمان اي اضرار قد تلحق بالمدعى عليه اذا لم يكن المدعي محق في دعواه . ويمكن للمدعى عليه ان يطلب الغاء الاجراءات التحفظية المتخذة قبل رفع الدعوى اذا لم يتم رفع الدعوى خلال ثمانية ايام من تاريخ صدور امر المحكمة باتخاذ الاجراء , وللمحكمة اذا ما الغي الاجراء التحفظي المتخذ بناءا على مرور مدة رفع الدعوى او بسبب تقصير المدعي او تبين انه لا يوجد فعل تعد , وبناءا على طلب المدعى عليه ان تامر بتعويض مناسب للاضرار الناشئة عن هذه الاجراءات , كما لها ان تامر المدعي الذي تعسف بطلب اي من الاجراءات التحفظية بتعويض الطرف المتخذ الاجراء بحقه تعويضا كافيا عن ضرره نتيجة هذا التعسف .

بناء على ما تقدم وعلى الرغم ما ورد في قانون حماية حق المؤلف الا اننا نرى بأنه يجب ان يتم تشريع قانون خاص فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي لمواكبة التقدم الحاصل ولمعرفة موقف المشرع منه اذ لا يمكن

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

الاستناد في كل شيء على النصوص العامة في القوانين اذ ان تلك النصوص بعضها قديم لا يواكب التقدم العلمي الحاصل والبعض الاخر يشوبه النقص اذ لا تكفي لمعالجة حالات مستجدة في الواقع تتطلب تدخل من المشرع ليواكب عجلة التقدم العلمي المتسارع .

الخاتمة :

توصلنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات التي سنذكر بعضها وكما يلي :

١-يعرف الغش في البحث العلمي بانه قيام الباحث بعملية التحري وجمع المعلومات باستخدام الذكاء الاصطناعي ونسبة مضمون البحث الى نفسه ليظهر بمظهر الباحث الفعلي بقصد الحصول على منفعة مادية او معنوية يترتب عليها الحاق الضرر بالمصلحة العامة او الخاصة .

٢-سوء النية يعد دائما متوفرا عند استخدام الباحث للذكاء الاصطناعي في اعداد البحث العلمي دون ان يبذل أي جهد يذكر كونه يسعى الى الحصول على نتاج البحث دون جهد منه ويكتفي بنسخ الافكار التي يطرحها الذكاء الاصطناعي ولصقها دون ان يكون ملتزما بالامانة العلمية والاخلاقية للبحث العلمي .

٣-ان الذكاء الاصطناعي لا يشكل خطرا لوحده وانما المستخدم له هو الذي يحدد مدى خطورته بناء على كيفية استخدامه للذكاء الاصطناعي وكيفية تعامله مع المعطيات التي يقدمها في مجال البحث العلمي .

٤-ان الاساس الذي تنشأ في ظله المسؤولية المدنية للباحث بسبب الغش باستخدام الذكاء الاصطناعي هي من حيث الاصل المسؤولية التقصيرية .

٥-اذا كان الذكاء الاصطناعي سببا في تحقق الضرر الذي اصاب الغير نتيجة قيامه بكتابة البحث العلمي لمن يطلب منه ذلك اذ قد يعتدي الذكاء الاصطناعي على حقوق المؤلف وافكاره كونه يقوم بجمع المعلومات دون الاشارة الى مصدرها وهذا الامر يشكل اعتداء على حق المؤلف يوجب المساءلة القانونية .

٦-نوصي بانه من الضروري قيام مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تطوير استراتيجيات فعالة لادارة استخدام الذكاء الاصطناعي وضمان تنفيذها واعتماد برامج واساليب فعالة لكشف الانتحال في البحث العلمي .

٧-نوصي بتشريع قانون خاص يتعلق بالذكاء الاصطناعي لمواكبة التقدم الحاصل اذ لا يمكن الاستناد في كل شيء على النصوص العامة في القوانين اذ ان تلك النصوص بعضها قديم لا يواكب التقدم العلمي الحاصل والبعض الاخر يشوبه النقص اذ لا تكفي لمعالجة حالات مستجدة وهذا ما يتطلب تدخل المشرع لمواكبة عجلة التقدم العلمي المتسارع .

قائمة المراجع :

أولا : الكتب القانونية

١. د. احمد ابراهيم عبد التواب, اصول البحث العلمي في علم القانون, مناهجه ومفترضاته ومصادره, دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, ٢٠٠٩.

٢.د. احمد سلمان شهيب السعداوي و د.جواد كاظم جواد سميسم, مصادر الالتزام (دراسة مقارنة بالقوانين المدنية والفقه الاسلامي), ط٢, منشورات زين الحقوقية, بيروت, ٢٠١٧.

٣. د.أحمد شوقي محمد عبد الرحمن, النظرية العامة للالتزامات, دون ناشر, القاهرة, ١٩٨٩.

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

٤. د. بمو برويز خان الدلوي, النظرية العامة للحماية المدنية (دراسة تحليلية مقارنة), ط١, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, ٢٠١٤.

٥. د. حسن علي الذنون, المبسوط في المسؤولية المدنية, ج١, شركة التايمس, بغداد, دون ذكر سنة النشر.

٦. زين عبد الهادي, الانظمة الخبيرة للذكاء الاصطناعي في المكتبات, الكتاب للنشر والتوزيع, القاهرة, ٢٠١٩.

٧. د. سعدون العامري, تعويض الضرر في المسؤولية التقصيرية, منشورات مركز البحوث القانونية, وزارة العدل, بغداد, ١٩٨١.

٨. د. سيف يوف السويدي و د. ماجد بن محمد الجهني, نموذج الذكاء الاصطناعي Chat GPT, دار الاصالة, اسطنبول, تركيا, ٢٠٢٣.

٩. د. عبد الحي حجازي, مصادر الالتزام, ج٢, دار النهضة العربية, القاهرة, ١٩٥٤.

١٠. د. عبد الرزاق احمد السنهوري, الوسيط في شرح القانون المدني الجديد, مصادر الالتزام, مج١, ط٣, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, ١٩٩٨.

١١. د. عبد المجيد الحكيم, الموجز في شرح القانون المدني, مصادر الالتزام, المكتبة القانونية, بغداد, د.ت.

١٢. د. عبد المجيد الحكيم وعبد الباقي البكري ومحمد طه البشير, الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني, مصادر الالتزام, ج١, ط٣, المكتبة القانونية, بغداد, ٢٠٠٩.

١٣. د. عدنان ابراهيم السرحان ونوري حمد خاطر, شرح القانون المدني, مصادر الحقوق الشخصية (الالتزامات), ط١,و الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع, ٢٠٠٢.

١٤. د. عصمت عبد المجيد بكر, المسؤولية التقصيرية في القوانين المدنية العربية, ط١, منشورات زين الحقوقية, بيروت, ٢٠١٦.

١٥. د.غني ريسان جادر الساعدي, الجديد في اشكاليات المسؤولية المدنية, ط١, المركز العربي للبحوث والدراسات العلمية, القاهرة, ٢٠٢٠.

١٦. محمد علي الشرقاوي, الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية, مركز الذكاء الاصطناعي للحاسبات, القاهرة, د.ت.

١٧. د. محمد لبيب شنب, المسؤولية عن الاشياء, دار النهضة العربية, القاهرة, ١٩٥٧.

١٨. محمد محمد السروي, الغش في المعاملات المدنية, دار الفكر والقانون, مصر, ٢٠٠٨.

١٩. د. محمد ياسين الجبوري, المبسوط في شرح القانون المدني, مصادر الحقوق الشخصية (نظرية العقد), مج١, ج١, دار وائل, عمان, د.ت.

٢٠. محمود عبد الرحيم ديب, الحيل في القانون المدني (دراسة مقارنة في الفقه الاسلامي) دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, ١٩٩٩.

٢١. د. منذر الفضل, الوسيط في شرح القانون المدني مصادر الالتزامات واحكامها (دراسة مقارنة بين القوانين الوضعية والفقه الاسلامي معززة بآراء الفقه واحكام القضاء), ط١, دار الثقافة, الاردن, ٢٠١٢.

ثانيا : الرسائل والاطاريح الجامعية

١. زهرة بن عيسى, الغش في العقود, رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الحقوق, جامعة الجزائر ١, ٢٠١٧.

٢. سلام عبد الله كريم, التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي (دراسة مقارنة), اطروحة دكتوراه قدمت الى مجلس كلية القانون, جامعة كربلاء, ٢٠٢٢.

٣. علياء يونس علي, الجرائم المخلة بالامانة العلمية, رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية القانون, جامعة بغداد, ٢٠١٨.

ثالثا : البحوث والمقالات

١. د. احمد مصطفى الدبوسي السيد, مدى امكانية منح الذكاء الاصطناعي صفة براءة الاختراع عن ابتكاراته, مجلة معهد دبي القضائي, ع١٣, السنة التاسعة, ٢٠٢١.

٢. بمو برويز خان الدلوي واسماعيل نامق حسين, التنظيم القانوني لمكافحة الغش العلمي, المجلة العلمية لجامعة جيهان, السليمانية, مج٦,ع١, ٢٠٢٢.

٣. تشون يي تشيو, دليل الذكاء الاصطناعي في التعليم ٢٠٢٣ من الالف الى الياء, مقال منشور على الموقع الالكتروني https://www.classpoint.io/blog/ar/ .

٤. جمال احمد زيد الكيلاني, السرقة العلمية والمسؤولية الجنائية المترتبة عليها, مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون, مج٤٦, ع١, ملحق١, ٢٠٠١٩.

٥. جولي هنري, حملة الجامعات على الغش, مقال منشور على الموقع الالكتروني https://www.dailymail.co.uk/news/article-11821837/amp/Students-suspected-cheating-exams-undergo-face-face-questioning.html .

٦. د. حمدي احمد سعد احمد, الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي, مجلة كلية الشريعة والقانون, تصدرها كلية الشريعة والقانون بطنطا, جامعة الازهر, مج٣٦, ع١, ٢٠٢١.

٧. سيلفيان جوين, الطلاب الذين يستخدمون الذكاء الاصطناعي في كتابة المقالات, مقال منشور على الموقع الالكتروني https://www.classpoint.io/blog/ar/%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%83%D8%A9 .

٨. د. عماد عبد الرحيم الدرجات, نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا اشكالية العلاقة بين البشر والالة, مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية, مج٨, ع٥, ٢٠١٩.

٩. د.غني ريسان جادر وابتهال شلش خضير, أثر الاخلال الجسيم في تقدير التعويض العقابي (دراسة مقارنة), مجلة جامعة تكريت للحقوق, تصدرها كلية الحقوق بجامعة تكريت, السنة الخامسة, ٢٠٢١, ع٣, مج٥, ج١.

١٠. د. مجيد احمد ابراهيم, الطبيعة القانونية لنظم الذكاء الاصطناعي واثرها في ترتيب المسؤولية المدنية (دراسة مقارنة), مجلة الباحث للعلوم القانونية, تصدرها كلية القانون, جامعة الفلوجة, مج٤, ع١, ج٢, ٢٠٢٣.

١١. مصطفى ابو مندور موسى عيسى, مدى كفاية القواعد العامة للمسؤولية المدنية في تعويض اضرار الذكاء الاصطناعي, مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية, كلية الحقوق, جامعة دمياط, ع٥, ٢٠٢٢.

١٢. د. معمر بن طرية ود. قادة شهيدة, مفهوم معيوبية المنتج في نظام المسؤولية المدنية للمنتج والحلول التي يقدمها التأمين لتغطيته (دراسة مقارنة), مجلة كلية القانون الكويتية العالمية, ع٢٢, ٢٠١٨ .

١٣. نساخ فطيمة, الشخصية القانونية للكائن الجديد (الشخص الافتراضي والروبوت, مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية, مج٥, ع١, ٢٠٢٠.

١٤. د. نصير علي حسين, السرقة العلمية والتعرف على برامج كشف الانتحال الادبي (الاستلال الالكتروني) للبحوث العلمية, مجلة لارك, تصدر عن كلية الاداب, جامعة واسط, ع٢٤, ٢٠١٧.

العدد (الثاني) المجلد (الثاني)
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

١٥. نصيف عمر عبد هلال, استخدام نظم الذكاء الصناعي كأداة للتميز في الجودة والتنافسية (دراسة ميدانية بقطاع المستشفيات الخاصة في محافظة جدة, مجلة الاندلس للعلوم الاجتماعية والتطبيقية, مج٣, ع٥, ٢٠١٠.

١٦. د. همام القوصي, اشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت وتأثير نظرية النائ الانساني على القانون في المستقبل, مجلة جيل الابحاث القانونية, يصدرها مركز جيل البحث العلمي, ع٢٥, ٢٠١٨.

رابعا : التشريعات

١. القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ المعدل .

٢. القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ المعدل .

٣. قانون حماية حق المؤلف العراقي رقم ٣ لسنة ١٩٧١ .

٤. توصيات مؤتمر اليونسكو العام الثامن عشر, لعام ١٩٧٤ .